مؤسسة الارشيف العربي
Arab Archives Institute

تقرير الحكومة الالكترونية

عمان – يونيو/ حزيران، 2005

في خطوة جريئة ونادرة من نوعها، قامت شركة الاتصالات الاردنية بشن حملة اعلانات في شهر نيسان/ ابريل، 2005 تؤكد من خلالها على امكانية اي مواطن ومواطنة الحصول على جهاز كمبيوتر حديث مع اشتراك انترنت بسعر 20 دينارا فقط شهريا. ويقول الاعلان ان الجميع سيتمكن من الحصول على كمبيوتر مع انترنت بأسعار مناسبة للغاية شاملة اتصال سريع بالانترنت ADSL او 20 ساعة Dial-up) مع جهاز كمبيوتر وبتقسيط ميسر على 36 شهرا ابتداء من 20 دينارا تضاف قيمته الى فاتورة الهاتف.

لكن للذي وللتي يتجرأون على الاتصال للحصول على هذا العرض الرائع لا يعلمون انهم سيدفعون مبلغ 400 دينار او 200 دينار على الاقل للحصول على خط ADSL ولا تعرف ربات البيوت والطلاب وذوو الاعمال الحرة والذين يشكلون اكثر من 60% من السكان (والذين هم الفئة المستهدفة من هذا الاعلان) انهم لا يستطيعون تلبية شروط هذا العرض لأنه ببساطة يجب تحويل راتب الراغب في التسجيل بالبرنامج الى بنوك معينة حتى يقبل طلبه. وعندما اصرت احدى ربات البيوت على التأكيد على انها لا تعمل ولا تحصل على راتب شهري، قال عامل الاتصالات: "خلي زوجك او اخوك يحول راتبه!!"

ولا نريد هنا الدخول في متاهة تحليل وانتقاد هذه العبارة المهينة، لكن يجب على الاقل التنويه ان الاعلان كان مضللا على اقل تعبير ولا يهدف الوصول الى كل بيت في الاردن ويعبر عن استخفاف الاتصالات الاردنية بذكاء المواطنين والمواطنات.

فعبارة "الجميع" الواردة في الاعلان ليست دقيقة، ومبلغ 20 دينارا ليس صحيحا، فحتى بعد تحويل الراتب يكتشف المواطن انه يجب ان يدفع مبلغا يتراوح بين 200–400 دينار (حسب السرعة التي يختارها) لشركة انترنت خاصة من اختياره ليستطيع ان يشبك على

الانترنت، وبدونه لا يستطيع الاستفادة من الخدمة. فشعار كمبيوتر لكل بيت شعار كباقي الشعارات التي تطلقها الحكومات الاردنية بدون رقيب او حسيب.
وهذا الامر لا يمر مرور الكرام مثل اي اعلان آخر لا يقول الحقيقة. فأكثر البرامج الحكومية والعديد من المساعدات الدولية وجزء من موازنة الدولة تم وضعها واستقطابها وتخصيصها بهدف تحقيق مشروع الحكومة الالكترونية. وهذا يتطلب قبل كل شيء ان يكون المواطن على دراية بالكمبيوتر، وان يكون الانترنت والكمبيوتر متوفران لكل عائلة اردنية، وان يكون التزام مؤسسات الدولة التزاما واضحا بالوعود التي يقطعونها.

لقد بدأ التخطيط لبرنامج الحكومة الالكترونية بمبادرة من الملك عبد الله الثاني في ايلول عام 2000 حيث تم القيام باعداد تقرير عن البرنامج باشراف المجلس الاستشاري الاقتصادي وعرضه على جلالة الملك وتم تكليف وزارة البريد ببناء ودعم وتنفيذ استراتيجية البرنامج وتشكيل فريق محلي للقيام بهذه المهام. [1]
وكان عدد مشتركي الانترنت في الاردن في العام 2001 يبلغون حوالي 3% من اجمالي السكان الا ان حجم النمو للمشتركين ارتفع وفي ازدياد مستمر. وقررت الوزارة ادخال جهاز كمبيوتر كحد ادني في كل مكتب بريد لمساعدة الافراد في التعامل مع الانترنت لانجاز معاملاتهم. [2] وكانت كثافة الحاسبات في الأردن تصل إلى 3.28 حاسب لكل مائة نسمة وهو ما يعني أن الأردن كانت تحتل المرتبة الخامسة بعد الإمارات والكويت والسعودية وعمان. [3]
وتعمل الحكومة على زيادة عدد مستخدمي الانترنت فهناك مشروع شبكة الجامعات الحكومية، وهو جزء من مشروع الشبكة التعليمية التي تهدف إلى ربط ما يزيد على 1.5 مليون طالب بحلول عام 2006 بشبكة معلومات وبحث واسع، وهو ما يعنى زيادة نسبة عدد مستخدمي الإنترنت وزيادة القادرين على استخدام الكمبيوتر إلى 210 مستخدم لكل ألف شخص– هذا على فرض أن عدد سكان الأردن سيكون 7 مليون شخص في عام 2006. والأردن الذي اتصل بالإنترنت في عام 1996، يشهد تناقضا في نهج التعامل مع شبكة الإنترنت ، بين ما يصرح به المسؤولون الرسميون وبين واقع الحال الفعلي. [4]
واعتبر الملك خلال اجتماع حضره رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكي والوزراء والمسؤولون المعنيون على ضرورة التعامل مع موضوع الحكومة الالكترونية كبرنامج وطني لا بد من تعاون جميع مؤسسات الدولة على انجازه لما له من أثر مباشر في زيادة فاعلية اداء الحكومة وتكريس الشفافية في العمل وتطوير الموارد البشرية وتشجيع الاستثمار. وشدد الملك في ذلك الوقت على ضرورة المضي قدما في تنفيذ البرنامج وتهيئة

كافة الامكانات والظروف لانجازه ضمن خطة عمل وطنية علمية واضحة المعالم تكرس التنسيق والتعاون بين مؤسسات الدولة كافة. [5]

وبالفعل، بدأت التخطيطات منذ ذلك الحين لتطبيق المشروع. كانت تصريحات المسؤولين طموحة الى حد كبير والقائمون على البرنامج مهنيون الى درجة عالية الا ان الانجازات لم تكن بحجم التوقعات. في البداية، كانت الصفات التي تطلق على مرحلة تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية هي "قريبا"، "سريعا"، "في نهاية العام"، "في العام المقبل." اما الآن، فقد اصبحت تصريحات المسؤولين اقرب للواقعية بوصف المشروع بأنه سيأخذ وقتا أكثر.

كان من المتوقع في العام 2001 تقديم الخدمات الالكترونية عبر المؤسسات الحكومية الثماني والتي منها دائرة ضريبة الدخل ودائرة الضريبة العامة على المبيعات والضمان الاجتماعي في نهاية العام 2002، [6] لكن لم يحدث ذلك بشكل كامل- فيما عدا ضريبة الدخل! وكان من المنتظر ان يطبق مشروع الحكومة الالكترونية خلال العام 2002 على اربع دوائر حكومية ذات ارتباط مباشر بمعاملات المواطنين، وهذه الدوائر هي دائرة الاراضي والمساحة وادارة ترخيص السواقين والمركبات ودائرة ضريبة الدخل ودائرة الضريبة العامة المبيعات حيث تم تشكيل فرق عمل في هذه الدوائر لتجهيزها بالربط الالكتروني. [7]

هذا لا يعني ان شيئا لم ينجز. بل على العكس، لقد تم البدء بالمشروع بطريقة صحيحة ومهنية للغاية وهو ما تدل عليه المواقع الاكترونية للوزارات والدوائر الرسمية المربوطة في المشروع في مراحله الاولى وهو ما سنتطرق اليه فيما بعد في هذا التقرير. لكن الاساس وهو المواطن اولا ثم الموظف ثانيا لم يتم أخذهم بالحسبان على ما يبدو عندما تمت عملية التخطيط لهذا المشروع الطموح.

لنعود الى المحور الاساسي- الحكومة الالكترونية ماذا تعني؟ وخصوصا في بلد عربي كالاردن؟

الحكومة الإلكترونية هي أن تستعمل الهيئات الحكومية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واستخدامها يبشر برفع مستوى الفاعلية والكفاءة للحكومة ويؤثر على علاقتها بالمواطنين. وتنشأ الحكومة الإلكترونية من خلال أربع مراحل: تبدأ بتوفير المعلومات على موقع إلكتروني، ثم تيسير الاتصالات المتبادلة بين الجهات، ثم الاتصال المباشر بالعملاء، ثم تطبيق النظم المتكاملة للخدمة والتبادل.

تبعا للتعريف الاساسي، تعنى الحكومة الالكترونية بتحديث الاجراءات وتسهيل الخدمات وتقديمها الكترونيا على مدار الساعة. وتقوم أهدافها على تخفيض التكاليف الحكومية

وتوجيه المدخرات لمشاريع جديدة وتحسين الاداء الحكومي لزيادة الانتاجية إضـــافة الـــى تحسين كفاءات الموارد البشرية والتقليل من الفساد من خلال ضـــمان الـــشفافية وجـــذب الاستثمار من خلال تسهيل المعاملات الحكومية وتشجيع قطاع تقنية المعلومات.

بشكل عام، تقوم الحكومة الالكترونية على أربع ركائز :-

1. تجميع كافة الانشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في موضع واحد هو موقع الحكومة الرسمي على شبكة الانترنت ، في نشاط اشبه ما يكون بفكـــرة مجمعـــات الدوائر الحكومية .
2. تحقيق حالة اتصال دائم بالجمهور (24 ساعة في اليوم 7 ايام في الاسبوع 365 يوماً في السنة)، مع القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطن.
3. تحقيق سرعة وفعالية الربط والتنسيق والاداء والانجاز بين دوائر الحكومـــة ذاتهـــا ولكل منها على حده.
4. تحقيق وفرة في الانفاق في كافة العناصر بما فيها تحقيق عوائد افضل من الانـــشطة الحكومية ذات المحتوى التجاري.

وتحقق الحكومة الالكترونية البيئة المناسبة لخدمات المواطنين واستعلاماتهم وتتحقق فيهـــا الانشطة الحكومية للدائرة المعنية من دوائر الحكومة بذاتها او فيما بين الدوائر المختلفـــة باستخدام شبكات المعلومات والاتصال عن بعد.

يتضمن محتوى الحكومة الالكترونية ما يلي:[8]

1- محتوى معلوماتي يغطي كافة الاستعلامات تجاه الجمهور او فيما بين مؤسسات الدولة او فيما بينها وبين مؤسسات الاعمال.

2- محتوى خدمي يتيح تقديم كافة الخدمات الحياتية وخدمات الاعمال على الخط.

3- محتوى اتصالي (وهو ما يسمى خلق المجتمعات) يتيح ربط انسان الدولة واجهـــزة الدولة معا في كل وقت وبوسيلة تفاعل يسيرة.

من المفترض ان تحقق الحكومة الالكترونية الاغراض التالية:

1. تقديم موضـــع واحـــد للمعلومـــات الحكوميـــة Providing One-stop Government Information .
2. نقل التدابير الحكومية على الخط Moving Government Procurements Online .
3. تطبيق النماذج الرقمية واتاحة تعبئتها على الخط Implementing Electronic Filing .

4. تطوير بنى تحتية عامة في حقل التقنية والتشفير وبقية الاحتياجات التقنية في بيئتي الاتصال والحوسبة Developing a Public Key Infrastructure
5. تقديم الخدمة الحكومية على الخط . Putting Government Services Online.
6. تسهيل نظام الدفع الالكتروني Facilitating Electronic Payments.
7. تحقيق فعاليـــة الاداء الحكـــومي Improving Government Accountability and Efficiency .

اما مزايا الحكومة الالكترونية فهي تكمن في تسهيل العمل ما بـــين الـــدوائر الحكوميـــة وتيسير المعاملات على رجال الاعمال والمواطنين وبذلك فهـــي ترفـــع كفـــاءة الجهـــاز الحكومي وتوفر الوقت والكلفة على الحكومة واصحاب المـــصالح مـــن رجـــال اعمـــال ومواطنين وان ما تحدثه الحكومة الالكترونية في مكننة العمل الحكومي هو المساهمة فـــي رفع مستوى كفاءة الكوادر البشرية عن طريق البرامج التدريبية التي ستجعلهم اكثر لياقـــة وتأهبا لمتطلبات العمل.

وتحقيق هذه الاغراض وما يندرج في نطاقها من اغراض فرعية لا يمكن ان ينجـــز دون اعتماد استراتيجية واضحة وحكيمة في بناء الحكومة الالكترونية، استراتيجية تنطلق مـــن دراسة الواقع القائم ومشكلاته قبل المباشرة في نقل العمل الواقعي الى العمل الرقمـــي، اذ سيؤدي ذلك حكما الى انتقال عيوب الواقع الى البيئة الالكترونية.[9]

لا يختلف كثيرا التعريف الرسمي الاردني للحكومة الالكترونية؛ وحسب تقرير حكومي فان آليات وتفاصيل الحكومة الالكترونية في الاردن تقوم على:

- اصدار التشريعات اللازمة لتهيئة مناخ مناسب للمعاملات الالكترونية؛
- البدء ببناء اطار لتعريف المرتكزات الاساسية لخطة عمل الحكومة الالكترونية؛
- العمل على تجهيز وزارة البريد والاتصالات بذوي الكفـــاءات العليـــا فـــي مجـــال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛
- تخصيص الاموال اللازمة لمشاريع برنامج الحكومة الالكترونية ضمن الموازنـــات المستقبلية؛
- ادراج مشاريع الحكومة الالكترونية ضمن برامج المنح والقروض والمعونـــات فـــي وزارة التخطيط؛
- اضافة مشاريع الحكومة الالكترونية الى المسؤوليات المنوطة بالامنـــاء/ المـــديرين العامين؛

- تسجيل الشركات وترخيص شركات الاتصالات وايضا العمل على تحضير دليل للمعايير والمقاييس المتعلقة بمواقع الانترنت.

وحسب التعريف، ستقوم الحكومة الالكترونية بتوفير الخبرات في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وادارة عملية التغيير. وستعمل على كسب ثقة المواطن للمعاملات الالكترونية وتسويق وترويج الخدمات اضافة الى تقليص الفجوة الرقمية وتطوير الموارد البشرية وخلق بيئة مناسبة للتجارة الالكترونية. وبالنسبة لتحديث الاطار التشريعي فان الحكومة الالكترونية تسمح باستغلال الفرص في مجال تقنية المعلومات والقوانين كقوانين التجارة الالكترونية والتواقيع الالكترونية وقانون البينات.

في مجال التعليم والتدريب تقوم الحكومة الالكترونية بتشجيع البرامج التدريبية في مجال تقنية المعلومات وتوجيه الجهات المعنية لمعالجة النقص في الخبرات في الدوائر الحكومية وربط الجامعات الاردنية على شبكة الانترنت بأسعار مخفضة وتنظيم حملات توعية لمستخدمي الخدمات الالكترونية.

وبالنسبة للبنية التحتية للحكومة الالكترونية فتعتمد على شبكة المعلومات الوطنية وشبكة خاصة للحكومة ايضا على استراتيجية لحماية المعلومات انشاء المعايير والمقاييس لتسمح بالتناسق في المعاملات الالكترونية بين الحكومة، وعلى وسائل الاتصال.

في الواقع، لقد تم تحقيق العديد من هذه الخطوات فيما بين الاعوام 2000-2005 وانطلقت الكثير من المواقع الالكترونية للوزارات والدوائر الحكومية التي سيتحدث عنها التقرير لاحقا. ويربط موقع رئاسة الوزراء معظم المواقع الحكومية معا بشكل يسهل الوصول الى أي وزارة او دائرة حكومية والحصول على المعلومة بطريقة سهلة وميسرة. ويقدم الموقع فكرة مغايرة تماما لوضع الوزارات والدوائر الحكومية في الواقع المعاش حيث البيروقراطية والبطء والشك يصل لدرجة تردد الموظف كثيرا قبل ان يعطي استمارة او اسم الوزير للمواطن!

على موقع وزارة الاتصالات الرسمي www.moict.gov.jo، وضعت الاسئلة التي تطرح باستمرار فيما يتعلق بالحكومة الالكترونية والاجوبة عليها، كما أعطت تصورا لماهية البرنامج ورؤية الحكومة في كيفية تطبيقه.

وهذا هو النص الكامل لما ورد في صفحة برنامج الحكومة الالكتروني:

برنامج الحكومة الالكترونية[10]

مقدمة

إن برنامج الحكومة الالكترونية هو برنامج وطني بمبادرة من جلالة الملك عبدا لله الثاني، ويهدف إلى

تحسين الأداء الحكومي التقليدي من ناحية تقديم الخدمة وكفاءة الأداء والدقة وتقليل الوقت والتكلفة اللازمين لإنجاز المعاملات الحكومية، والوصول إلى درجة عالية من الرضا لمتلقي الخدمة، هذا بالإضافة إلى التكامل والتنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة، والهدف العام هو الوصول إلى كفاءة وشفافية وأداء أفضل للحكومة وموظف الحكومة وتغيير الصورة النمطية السائدة لدى الكثيرين. إن برنامج الحكومة الالكترونية يحقق الأهداف الوطنية ويوجه التحول والتغيير المنشود للإصلاح والتطوير في الحكومة لتحقيق تلك الأهداف، لذا، كان لا بد من جهة مرجعية تقوم بتنسيق الجهود الجهات الحكومية المختلفة ودعمها بالمنهجيات الحديثة والخبرات البشرية في مجالات متعددة، بحيث تمكن تلك الجهات الحكومية من تكامل الجهود والوصول إلى أعلى درجة من النجاح في تطبيق عملية التحول المنشودة وبالتالي تحقيق أهداف كل منها من ناحية، والأهداف الوطنية من ناحية أخرى. وقد أولت الحكومة هذا الدور لتنسيقي والداعم لتطبيق برنامج الحكومة الالكترونية لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتم تأسيس إدارة لبرنامج الحكومة الالكترونية وتم توظيف كادر مؤهل بخبرات في مجالات متنوعة، من إدارة مشاريع، وإدارة التغيير، وإدارة التكنولوجيا وخدمات الدعم، وإدارة المخاطر وإدارة الجودة وإدارة المحتوى وغيرها، لكي تتمكن من القيام بالدور المطلوب للوزارة وتحقيق النجاح في تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية.

ويركز برنامج الحكومة الالكترونية على إدارة التغيير الذي يصاحب تطبيق الحكومة الالكترونية، ويشمل ذلك إعادة هندسة الإجراءات (الهندرة) لتحسين الإجراءات الحكومية، وتطوير الموارد البشرية (ويشمل ذلك نقل المعرفة والخبرات والتدريب)، وإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية لربط الأعمال المطلوبة بالموارد البشرية المتاحة ومهارات كل منهم ونطاق الخبرة والمهارات لكل منهم، كما تركز على تطبيق أحدث أساليب التكنولوجيا المنهجيات والطرق المنظمة كأدوات لتمكين المعنيين من الحكومة بتطبيق الإجراءات الجديدة، إضافة إلى تغيير الثقافات السائدة وبناء مجتمع معلوماتي.

الرؤيا، الرسالة والسياسة المتبعة لتحقيق الجودة

الرؤيا

أن يساهم برنامج الحكومة الالكترونية بشكل رئيسي في التطوير الاقتصادي والاجتماعي عن طريق توفير القنوات والوسائل للوصول إلى المعلومات والبيانات المتعلقة بالخدمات بشكل الكتروني وعن طريق شبكة الانترنت، في كافة أنحاء المملكة بغض النظر عن المكان أو الحالة الاقتصادية أو درجة المعرفة بوسائل التكنولوجيا والاتصالات أو درجة التعليم.

الرسالة

تتلخص رسالة الحكومة الالكترونية في إدارة التحول في الحكومة والتركيز على إرضاء متلقي الخدمة الحكومية، وتحقيق ذلك من خلال القنوات المختلفة لتوصيل الخدمة باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وإدارة المعرفة وتوظيف الخبرات والكفاءات والكادر المؤهل لتطبيق برنامج الحكومة الالكترونية ومبادراتها بحيث تكون سهلة ومقبولة للمواطنين في الأردن. إن برنامج الحكومة الالكترونية يساهم مساهمة فاعلة في التطوير والتحول الإداري للحكومة الأردنية.

ولتحقيق هذه الرسالة، يعتمد برنامج الحكومة الالكترونية على تطبيق المحاور التالية:

- تطبيقات ذات علاقة بالخدمات الالكترونية
- تعريف وإيجاد وتطوير بنية تحتية تكنولوجية مناسبة
- تعريف وإيجاد وتطوير هيكلية لبيئة تشريعية وتنظيمية ملائمة
- إعادة هندسة الإجراءات بطريقة فاعلة وتحقق كفاءة عالية
- التحول والتطوير في مجال التعليم والتدريب ونقل المعرفة
- إدارة التغيير وإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية

السياسة المتبعة لتحقيق وإدارة الجودة

يلتزم برنامج الحكومة الالكترونية بتقديم الدعم والخدمات اللازمة لتطبيق الخدمات الالكترونية والتركيز على تحقيق التميز والجودة والنوعية والتحسين المستمر، وفي هذا المجال، يتم التأكد من تلبية احتياجات وإدارة توقعات المعنيين بتطبيق برنامج الحكومة الالكترونية، وبالتالي كسب ثقتهم ودعمهم والتزامهم بإنجاح المبادرات والمشاريع المتعلقة بالبرنامج، كما يلتزم البرنامج بالتطوير والتحسين المستمر لإدارة العمليات المتعلقة بالبرنامج، ووضع الأهداف ومراجعتها وتطويرها بما يتناسب مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية، وإيجاد الأساليب والأدوات الملائمة لذلك. ولتحقيق كل ذلك، فلدى إدارة البرنامج نظام لإدارة الجودة يلائم الأهداف والتوقعات ويوثق الإجراءات والمتطلبات المتعلقة بتقديم الخدمات المختلفة بجودة عالية وتميز.

الأهداف

- تطوير ودعم إستراتيجية برنامج الحكومة الالكترونية ليتم توحيد تطبيقها في الجهات الحكومية المختلفة
- الإسهام في التخطيط والتنسيق فيما يتعلق بإيجاد محفظة وطنية لمبادرات الحكومة الالكترونية
- إيجاد التكامل التكنولوجي والتشغيل البيني المتعلق بمبادرات الحكومة الالكترونية، وتشجيع استخدام التطبيقات ومكوناتها وتوحيد ذلك بين الجهات الحكومية المختلفة لأغراض استخدام الحلول التكنولوجية
- التخطيط وتطبيق سياسات الأمن والحماية والشبكة الآمنة للحكومة الالكترونية خلال تطبيق مبادرات الحكومة الالكترونية
- تشجيع استخدام طرق ومنهجيات منظمة في التخطيط وتطوير وتطبيق مبادرات الحكومة الالكترونية
- تشجيع التحول المؤسسي (كجزء هام من مجهودات ودور إدارة التغيير) على مستوى الوزارة/ الدائرة/ المؤسسة بما يتيح ويساعد في نجاح التطبيق لبرنامج الحكومة الالكترونية
- عقد التدريب ونقل المعرفة والخبرات لموظفي الحكومة في كافة المستويات (المتخصصين وغير المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات) بغرض رفع كفاءاتهم وتوفير المهارات اللازمة والتي تغطي احتياجات الجهات الحكومية المختلفة وبخاصة تلك التي لها علاقة بتطبيق برنامج الحكومة الالكترونية
- نشر التوعية بين الجهات الحكومية المختلفة وبخاصة تلك التي لها علاقة بتطبيق برنامج الحكومة الالكترونية، وإيجاد مفاهيم موحدة للبرنامج وأهدافه ودور كل منهم في إنجاح مساعيه

- تطوير وتحسين النواحي المتعلقة بإدارة المشاريع بهدف تحقيق مستو عال من النجاح لتطبيق مبادرات الحكومة الالكترونية
- تطبيق مبادرات الحكومة الالكترونية بإشراف وتنسيق من قبل إدارة برنامج الحكومة الالكترونية
- تزويد المعنيين بالحكومة الالكترونية بالمعلومات والتقارير والتحليلات التي تلقي الضوء على الوضع الحالي لمبادرات الحكومة الالكترونية
- تحقيق الجودة والنوعية بدرجة تتناسب مع مستوى خبرات وكفاءات الكادر المتخصص لإدارة برنامج الحكومة الالكترونية والمنهجيات المتبعة لديه
- دعم وتطوير عمليات الحكومة الالكترونية
- الترويج لتطوير مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني

نطاق العمل

إن نطاق العمل لإدارة برنامج الحكومة الالكترونية وأهدافه ومهامه والخدمات التي يقدمها تغطي كافة مبادرات الحكومة الالكترونية في الأردن، وتشمل تحديدا:

- التخطيط لمحفظة الحكومة الالكترونية
- القيام بالدور القيادي في عملية إدارة التغيير لمبادرات الحكومة الالكترونية
- تحديد المعايير التكنولوجية للمنتجات والخدمات التي ترتبط بالبينية التحتية التقنية (ويشمل ذلك: مشروع بوابة الحكومة الالكترونية، مشروع الشبكة الآمنة للحكومة الالكترونية)
- بناء المعايير التقنية، والمعايير المتعلقة بإدارة البرنامج وإدارة المشاريع، وإدارة التغيير، وتحديد الإجراءات والخطوات والأدوات والأساليب التي يتوجب إتباعها، إضافة إلى المتطلبات الأخرى من التقارير الدورية لمشاريع الحكومة الالكترونية المطبقة في الجهات الحكومية المختلفة
- تطبيق ودعم إستراتيجية الحكومة الالكترونية وعملياتها

إن نطاق العمل لإدارة برنامج الحكومة الالكترونية لا يشمل على التالي:

- دعم أو تمويل أو الإشراف على عمليات الأتمتة (الحوسبة) أو مشاريع تكنولوجيا المعلومات المختلفة لجهات حكومية (وأية مبادرات أو مشاريع لا تشتمل على تقديم خدمات الكترونية)
- العمل كجهة ممولة للحكومة الالكترونية

الخدمات التي تقدمها إدارة برنامج الحكومة الالكترونية

1. تقديم الخبرات والكفاءات على شكل:
   - كادر متخصص من ذوي الخبرات في مجالات العمل على البرنامج
   - منهجيات حديثة في مجالات متعددة
   - أدوات وأساليب مساندة لتطبيق المنهجيات
   - نماذج لاستخدامها خلال تنفيذ وتطبيق المنهجيات
2. تقديم المنهجيات المتعلقة بإدارة المشاريع، إدارة التغيير وإدارة عمليات التكنولوجيا
3. نقل المعرفة والخبرات والتدريب على استخدام المنهجيات والأدوات والإجراءات وذلك لجميع المعنيين بتطبيق برنامج الحكومة الالكترونية وعلى كافة المستويات
4. دعم ونقل المعرفة فيما يختص بمخطط برنامج الحكومة الالكترونية على المستوى الوطني

المهام

- التعرف على وتحديد مبادرات برنامج الحكومة الالكترونية الحالية والمستقبلية
- إدارة عملية اختيار مبادرات برنامج الحكومة الالكترونية
- إدارة المخاطر المتعلقة بتطبيق مبادرات برنامج الحكومة الالكترونية وتقديم الحلول الناجعة لكل منها
- تحديد وتعريف والتعامل مع المعايير المتعلقة بالأمن والحماية والسياسات المتبعة في هذا المجال للمكونات الخاصة بالنواحي التقنية
- تحديد الفوائد المتعلقة بكل مبادرة وتوعية المعنيين بها
- التأكد من أن تطبيق مشاريع الحكومة الالكترونية لا يعنى فقط بالنواحي التقنية، بل يركز أيضا على تطوير وتحسين الإجراءات، وهيكلة المؤسسات وتعريف الأدوار والمسئوليات لموظفي المؤسسة على كافة المستويات، والتعامل مع الثقافات السائدة والتحسين في تقديم الخدمة وإرضاء المستفيدين منها، كما يركز على تطوير الموارد البشرية في المؤسسات المعنية بتطبيق تلك المشاريع
- تعريف مبادرات الحكومة الالكترونية وإدارة العطاءات المتعلقة بها ابتداء من تعريف متطلباتها ونطاق الأعمال المطلوب ومن ثم كتابة العطاءات وتقييم العروض الفنية ومن ثم التوصية باختيار العروض الأفضل والتي تلبي الاحتياجات التي تم تعريفها للأعمال وما يرتبط بها
- التأكد من تطبيق مبادئ إدارة التغيير في كافة مراحل دورة حياة مبادرات الحكومة الالكترونية
- توصيل الرسائل والعبر المتعلقة بمشاريع الحكومة الالكترونية والتأكد من ارتباطها بالرسائل والعبر الخاصة بالبرنامج بشكل عام
- تبادل المعلومات والخبرات بين الجهات الحكومية المختلفة وصولا لمستو عال من تحسين الإجراءات وكفاءة تقديم الخدمات
- اعتماد استخدام نظام إدارة الجودة في أعمال إدارة برنامج الحكومة الالكترونية
- إدارة عمليات الحكومة الالكترونية

الموارد البشرية والهيكل التنظيمي

تشتمل إدارة برنامج الحكومة الالكترونية على الكوادر البشرية المؤهلة في المجالات التالية:

- رئيس برنامج الحكومة الالكترونية
- مدير إدارة برنامج الحكومة الالكترونية
- رئيس إدارة التغيير
- رئيس خدمات تكنولوجيا المعلومات
- ضابط إدارة التغيير
- منسق تدريب
- 3 موظفين في إدارة الجودة والمخاطر والاتصال
- 4 مدراء مشاريع
- 4 محللي أعمال فني

مع أن أكثر الكلام نظري ولا يعطي فكرة واضحة للمتابعين عن هذا البرنامج وما سيحققه لهم من خدمات، الا أننا أشرنا اليه في هذا التقرير للتوثيق والمقارنة. فلا يبدو شرح الحكومة هذا مختلفا في ضبابيته وعموميته عن تقاريرها واخبارها منذ عهدناها. لكن من المفترض ان لا ينطبق هذا الاسلوب المتبع عادة لاستهلاك وسائل الاعلام التقليدية الحكومية على برنامج طموح مثل برنامج الحكومة الالكترونية.

ولا يوجد ما يشير من قريب او بعيد الى ما سيحققه البرنامج من خدمات للمواطنين او دوره في حل مشاكل البيرقراطية والروتين والواسطة والمحسوبية، ولا يعكس رغبة الحكومة في التقرب من مشاكل الناس الحقيقية وايجاد حلول لها– مع انه في الواقع، وعند زيارة عدد من المواقع الحكومية يرى المواطن بعض الفروقات بين الممارسات الحكومية وجها لوجه مقارنة مع تعاملها المريح على الكمبيوتر. وهذا مهم. فهناك العديد من الاسئلة التي يطرحها الزائرون على الحكومة تتعلق بأساسيات برنامج الحكومة الالكتروني، لكن الاجوبة لا تتعدى الاجابة الرسمية او تحويل السائل الى هذه الصفحة على موقع وزارة الاتصالات التي تقول الكثير ولا تقول شيئا!

في كل الاحوال، صممت الحكومة الاردنية ممثلة بفريقها الاقتصادي وخاصة بوزيرها فواز الزعبي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات السابق، على المضي قدما وبدون أي تأخير في مشروع الحكومة الالكترونية والذي لم يكن سهلا في بدايته – لا من ناحية التخطيط ولا من ناحية التمويل. في البداية، تم تحديد ثمانية مشاريع لتكون لها الاولوية في التنفيذ لتشكل نموذجا لمشروع الحكومة الالكترونية لدى المواطنين والشركات وكافة المؤسسات الحكومية. وهدفت المرحلة الاولى الى ربط 8 وزارات في بنية تحتية مشتركة وتدريب 1000 موظف.

والمشاريع ذات الاولوية هي ترخيص شركات الاتصال والاراضي والعقارات وتسجيل الشركات والضرائب والضمان الاجتماعي ودليل موظفي الحكومة والمشتريات والمبيعات الحكومية وترخيص السيارات والسائقين. بالاضافة الى خطة لتنسيق برامج الحكومة الالكترونية التعليمية والتطبيقية وتتضمن تنسيق دورات اكاديمية مايكروسوفت وغيرها من المؤسسات التدريبية وتنظيم ورشات عمل فنية مثل الامن والتكنولوجيا وجهة التنفيذ لهذه الخطة هي وحدة تنسيق تكنولوجيا المعلومات وترويج تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

واطلقت مبادرة الاردن لمشروع بناء الحكومة الالكترونية في وقت متقارب من اطلاق مصر والامارات لمشاريعهما وتبعتهم حكومتا قطر والسعودية في تنفيذ مشاريع شبيهة.

وركزت الحكومات العربية في محاولاتها الاولى على اثبات امكانيتها على حل المشاكل المتعلقة بالبيرقراطية والواسطة اللتين تنخران اسس النظام الاداري الحكومي في الواقع المعاش مع ان الاهم في معادلة الحكومة الالكترونية بالنسبة للكثير من الحكومات المتقدمة هو الجزء المتعلق بعمليات الشراء والتزويد، وهو الجزء الذي تظهر فيه الفائدة الحقيقة لاستخدام الانترنت في عمليات الشراء من حيث زيادة كفاءة وفعالية عمل الحكومات اضافة الى تحسين علاقة العمل بين المؤسسات الحكومية المختلفة والافراد الذين يعملون ضمن هذا المجتمع ويستفيدون من الخدمة الحكومية. ففي التجربة الاميركية انصب الاهتمام اساسا على المشتريات الحكومية وعلى العلاقات التجارية بين قطاعات الحكومة ومؤسساتها وبين الجمهور ومؤسسات الاعمال في القطاع الخاص، وهو ما يعكس الذهنية الاستثمارية او الاقتصادية السائدة في امريكا، في حين انه في التجارب الاوروبية يتركز الاهتمام على العمل على حماية وخدمة المستهلك او المواطن. وبين هذين الاتجاهين تتجاذب تجارب الدول النامية المنقولة.

في الواقع سيكون من الصعب على الدول العربية الانتقال الى مرحلة الذهنية الاستثمارية مثل الدول المتقدمة قبل حل مشكلات البيروقراطية والواسطة وفوق هذا وذاك حل عقدة عدم ثقة المواطن بقدرة الدوائر الحكومية على تقديم خدماتها بشكل منصف وفعال.

والحكومة الإلكترونية – ربما– لن تكون الحل لفشل الجهود التنموية، وللبيروقراطية المتفشية، والروتين الحكومي والحكومة غير الديمقراطية. لكنها تساعد وتعجل من ضرورة معالجة نفس العوائق المحدودة وواسعة النطاق، مثل النظم التعليمية السيئة، وارتفاع أسعار الاتصالات، وشبكات المواصلات غير الموثوق بها، والاستثمارات الضعيفة وبالأخص للنشاطات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة. كما تفرض الحكومة الإلكترونية تحديات ومتطلبات جديدة لها علاقة باتفاقيات الملكية الفكرية، والخصوصية، والضمان، وشبكات المعلومات، والمنافسة مع شركات خدمات الإنترنت. [12]

وتحدث الحكومة الإلكترونية تحويلاً في الإجراءات الحكومية، مثل توفير الخدمات الحكومية بصورة أسرع وبتكلفة أقل. هذه المكاسب تعود إلى إعادة تنظيم الإدارة الداخلية والإجراءات ودمج وتكامل قواعد المعلومات للهيئات الحكومية. من هذا المنطلق يستفيد المواطن كعميل وليس كطالب فضل أو معروف، إذ يزيد احتمال تلبية احتياجاته.

كما أنها تخدم أيضا الأعمال التجارية التي يتحول أصحابها إلى عملاء للخدمات الحكومية وموردين لخدمات وسلع للحكومة في آن واحد وتخدم الحكومة الإلكترونية الحكومة نفسها من خلال خفض التكلفة والمصاريف. والأثر الثاني الايجابي لتطبيق الحكومة الإلكترونية هو تطوير نظام إدارة الحكم والشؤون العامة وإيجاد علاقة جديدة بين المواطنين والدولة

في إدارة شئون الدولة. [13]

لكن هناك بالطبع متطلبات لبناء الحكومة الالكترونية: [14]

1- حل المشكلات القائمة في الواقع الحقيقي قبل الانتقال الى البيئة الالكترونية، اذ يجب على الحكومات ان تقوم بتوفير المعلومات اللازمة بمواطنيها عبر الانترنت. حيث يجب ان تتواجد سياسية يتم بموجبها تحديد جميع الوثائق والمعلومات والنماذج الحكومية مباشرة عبر الانترنت. وباختصار كلما ظهرت وثيقة حكومية جديدة او معلومات جديدة يجب وضعها مباشرة على الانترنت، وفي هذا الاطار فان من اكبر المشاكل هي مشاكل التوثيق القائمة في الحياة الواقعية، اذ ليس ثمة نظام توثيق فاعل يضع كافة وثائق العمل الحكومي في موضعها الصحيح بالوقت المطلوب، فاذا ما كان هذا واقع العمل الحقيقي فان من الخطورة الاتجاه لبناء الحكومة الالكترونية قبل انهاء المشكلة القائمة في الواقع غير الالكتروني.

2- حل مشكلات قانونية التبادلات التجارية وتوفير وسائلها التقنية والتنظيمية، ذلك ان جميع المبادلات التي تتعامل بالنقود يجب وضعها على الانترنت مثل امكانية دفع الفواتير والرسوم الحكومية المختلفة مباشرة عبر الانترنت، وجعل هذه العملية بينية بمعنى انها تردد لتشمل كل من يقوم لاداء التعاملات التجارية مع المؤسسات الحكومية.

3- توفير البنى والاستراتيجيات المناسبة الكفيلة ببناء المجتمعات، فبناء المجتمعات يتطلب انشاء وسيط تفاعلي على الانترنت يقوم بتفعيل التواصل بين المؤسسات الحكومية وبينها وبين المواطنين وبينها وبين مزويدها بحيث يتم توفير المعلومات بشكل مباشر عن حالة اية عملية تجارية تم تأديتها في وقت سابق اضافة الى استخدام مؤتمرات الفيديو لتسهيل الاتصال بين المواطن والموظف الحكومي.

ان مفهوم الحكومة الالكترونية يعكس سعي الحكومات الى اعادة ابتكار نفسها لكي تؤدي مهامها بشكل فعال في الاقتصاد العالمي المتصل ببعضه البعض عبر الشبكة. والحكومات الالكترونية ليست سوى تحول جذري في الطرق التي تتبعها الحكومات لمباشرة اعمالها، وذلك على نطاق لم نشهده منذ بداية العصر الصناعي.

أما المشاكل المرتبطة بالمدينة الالكترونية فهي:

- الكلفة الباهظة لبناء مثل هذه المدن لما تحتاجه من بنية تحتية وبنية فوقية وسرعة تمرير بيانات عالية

- إن عملية تعزيز مظاهر المدينة الالكترونية وتأكيد ديمومتها عملية صعبة وتحد صعب وأنها تتطلب تظافر جهود كافة المعنيين وليس فقط المبرمجون وفنيوا الحاسوب
- هناك دائماً تخوف من اقتصار عمل المدينة الالكترونية على فئة محدودة من الناس. أو أن تقتصر على أنواع متدنية من تبادل المعلومات المدينة مثل النكات والمزاح عبر الشبكة عوضاً عن المعلومات المدنية المفيدة.
- هناك تخوف من تدني نسبة المشاركة نظراً لعدم وجود المستوى الكافي من الثقافة الحاسوبية بين أفراد مجتمع المدينة. حتى تنجح فكرة المدينة الالكترونية لا بد من وجود عتبة عددية معينة تتمثل في نسبة مشاركة عالية. رفع نسبة المشاركة يتحقق من خلال الوعي المجتمعي لسكان المدينة وحملات الترويج التي يجب أن ينظمها المسؤولون عن الإدارة الالكترونية للمدينة.
- مشكلة المتسللين والمتلاعبين بالبرامج والفيروسات والبرامج الخفية (computer viruses and cookies)، ومشاكل انتهاك الخصوصية والبريد الرديء والتطفلي (Junk mail and spams).
- أن يتم بناء المدينة حسبما تمليه الضرورات التقنية والبرمجية أو حسبما يراه المبرمجون. إن المخطط الأساسي للمدينة الالكترونية يجب أن يبنى من قبل نفس القائمين على إدارة المدينة العادية، وحالماً يتم الاتفاق على مخطط هيكلي يحقق الأهداف المحددة مسبقاً يتم تكليف المبرمجين وخبراء تقنية المعلومات بتنفيذ المطلوب. هذه العملية يجب أن تشبه بناء بيت حيث يقوم صاحب البيت بالاتفاق مع المعنيين على مخططات البيت التي تحقق الرغبات. وهناك مشكلة مرتبطة هي أن تُبنى المدينة الالكترونية بقوة دفع الاختراعات الالكترونية (electronic push) ، وليس بسبب قوة الطلب على الخدمات المعلوماتية (Information pull).
- صعوبة بناء مجتمع معلوماتي صحي في المدينة. فكثير من المواطنين الالكترونيين يتعاملون بأسماء مستعارة (nicknames) وبهوية مخفية، مما يشوه التبادل المعلوماتي الحقيقي ويخفف الموجود الاجتماعي في المعلومات المتبادلة.
- التداخلات المعلوماتية من غير سكان المدينة. ففي حين أن الخدمات المعلوماتية في المدينة يحتاجها من هم خارجها كالسياح وسكان القرى مثلاً، إلا أنه وفي بعض الأحيان يزاحم الغرباء (غير القاطنين بالمدينة) على الخدمات المعلوماتية المخصصة لسكان المدينة مثل المعاملات الرسمية وخدمات المكتبات ومعلومات الطقس وما إلى ذلك.

موازنة المشروع

طبعا هناك جدية في تنفيذ المشروع في الاردن على كل الاصعدة، لم تكتف الحكومة الاردنية بالتمني وانتظار ان يأتي الحل من الخارج. فور البدء بالمخططات، قامت الحكومة برصد مبالغ محددة في الموازنة مخصصة فقط لبرنامج الحكومة الالكترونية والترويج له للحصول على مساعدات لاتمامه. ومع ان موازنة مشروع كهذا يتطلب دعما كبيرا ومع انها تواجه صعوبات كبيرة لتنفيذ المشروع بالمهنية والاحترافية التي يتطلبها المشروع الا ان الحكومة بدأت على الاقل بما هو متوفر!

قدرت التكلفة الاجمالية للمشروع بحوالي 5.2 مليون دينار. لم تؤمن الحكومة كامل المبلغ لكنها اخذت خطوات جذرية وجريئة للبدء. لأول مرة، ضمت موازنة الحكومة للعام 2002 مخصصات مالية محددة لبرنامج مشروع الحكومة الالكترونية الذي باشرت الحكومة به منذ أيلول من عام 2000. وبلغ اجمالي حجم النفقات الرأسماليه للبرنامج 3.3 ملايين دينار. بلغ حجم النفقات المخصصة للبرنامج 3 ملايين دينار تهدف الى اتمتة اجراءات انجاز المعاملات والمراسلات الحكومية والى استكمال عملية التحويل الالكتروني وتعميقها على مستوى القطاعين العام والخاص. ووضعت النفقات ضمن موازنة وزارة البريد والاتصالات التي تعتبر الجهة الحكومية المسؤولة عن الاشراف على تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية والتنسيق بين جميع الوزارات والدوائر الرسمية تحت منظومة المشروع. وتضمن برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي مخصصات للمشروع بلغ حجمها 300 ألف دينار للعام 2002 من اجل اجراء دراسات وابحاث واستشارات حول السوق المحلية إلى جانب تنفيذ المرحلة الاولى من مشروع الحكومية الالكترونية وتنظيم برامج توعية وبرامج تعليمية وتدريبية.

وخصصت النفقات كذلك لتحديث وتأهيل مبنى وزارة البريد والاتصالات والتي أصبح اسمها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الى جانب تطوير القدرات الفنية في الوزارة وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات ورفع كفاءتهما. وخصص جزء من النفقات لانشاء المخططات الاساسية للبنية التحتية لشبكات الاتصالات بهدف التعامل مع المبادرات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كحزمة متكاملة. [15]

لم تكتف الحكومة بذلك بل قامت بتسويق المشروع وابدت اطرافا عديدة تمثل دولا وحكومات اهتمامها واستعدادها لدعم المشروع ومن هذه الدول ايطاليا وهولندا. واظهرت المانيا اهتمامها واستعدادها للتعاون في هذا المجال حيث وقعت الوكالة الالمانية للتعاون الفني GTZ على اتفاقية تعاون بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف توفير التدريب اللازم والاستشارات الفنية فيما يتعلق ببرنامج الحكومة الالكترونية.

وتقدر المنحة المقدمة من الحكومة الالمانية الى الحكومة الاردنية بـ 511 الف يورو" 352,7 " الف دينار. وتشمل تزويد برنامج الحكومة الالكترنية بالموارد البشرية من مدربين واداريين وتقنيين محليين بالاضافة الى خبراء دوليين على المدى القصير لمراقبة المشروع اضافة الى تقديم استشارات فنية خاصة بمركز الحكومة الالكترونية وسياسة الامن الالكتروني وقد بدئ العمل في المشروع بشكل فعلي منذ شهر تشرين الثاني الماضي. [16]

وتم اختيار الاردن احد الدول الخمس للمشاركة في تطوير نموذج للحكومة الالكترونية وذلك من خلال مؤتمر " الحكومة الالكترونية للتطوير"، الذي انعقد في مدينة باليرمو الايطالية.

التنفيذ

كان هناك تذمر في البدء وشكاوى من طريقة تعامل الحكومة مع القطاع الخاص، الا ان الوضع تحسن بعد ذلك ودخلت الحكومة على ما يبدو باتفاق مع شركات مزودي خدمة الانترنت الكبيرة والصغيرة. فقد أثار تسليم تنفيذ المرحلة الاولى من برنامج الحكومة الالكترونية لاحدى الشركات المحلية، انزعاج شركات قطاع تقنية المعلومات ولا سيما بين تلك التي شاركت في العطاء الذي طرحه برنامج دعم وتطوير بيئة الاعمال في الاردن " أمير" أواخر ايار من العام 2001.

وشكك عدد من ممثلي الشركات التي تقدمت للعطاء في عدالة وصحة التقييم الذي قامت به اللجنة التي اشتملت على ممثلين من كل من وزارة البريد والاتصالات وبرنامج "أمير" وشركة اميركية متخصصة في ستشارات تقنية المعلومات تدعى "كيمونكس" Chemonics. وقال عدد من ممثلي الشركات ان موضوع طرح العطاء بدا وكأنه امر شكلي وان احالة تنفيذ المرحلة الحالية من برنامج الحكومة الالكترونية كان محسوما منذ البداية لصالح الشركة الفائزة. [17]

وبدأت الحكومة بتنفيذ مشروعها.

في العام 2002، تم اختيار 8 وزارات وزائر حكومية لبدء تدريب الموظفين على برنامج الحكومة الالكترونية وهم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، قسم تسجيل الشركات في وزارة الصناعة والتجارة، هيئة تنظيم الاتصالات ، دائرة الاراضي والمساحة، دائرة ضريبة الدخل، دائرة الضريبة العامة على المبيعات، دائرة المركبات، ودائرة الامن العام (الحدود)، وقد تم الانتهاء من بعضها وسيكون الباقي جاهزا للبدء بتقديم الخدمة الالكترونية

مع بداية العام 2003. [18]

وبعثت في شهر نيسان/ ابريل من العام 2004 فريق الحكومة الالكترونية ليطلع على تجارب بعض الدول المتقدمة في مجال الحكومات الالكترونية مثل سنغافورة التي لها تجربة ناجحة في تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية. [19]

واطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في منتصف اغسطس/ آب، 2002 المرحلة الاولى من برنامج تدريب موظفي الحكومة عن المهارات الاساسية لاستخدام الحاسوب باستخدام منهاج رخصة قيادة الكمبيوتر الدولية، والذي يعتبر جزءا من برنامج الحكومة الالكترونية لتدريب الموظفين وتعريفهم بأساسيات التكنولوجيا.

واشتملت الخطة على تدريب 20 الف موظف حكومي من مختلف المناطق بحلول العام 2005، مشيرا الى مسؤولية الوزارة عن رفع الكفاءات التكنولوجية للموظفين الحكوميين وتزويدهم بكل ما يحتاجونه من معرفة وخبرات تمكنهم من استخدام تطبيقات الحكومة الالكترونية بمزاياها المختلفة.[20]

وهناك طموحات لأن يتمكن المواطن والمواطنة الحصول على بطاقاتهم الشخصية عن طريق الانترنت من غير الذهاب الى الدوائر الحكومية لاتمامها.

وانطلق برنامج التدريب عام 2002 ضمن خطة تشمل تدريس وتأهيل ما مجموعه 15000 موظف حكومي – بشهادة المهارات الأساسية لاستخدام الحاسوب – حتى عام 2006. وتم تدريب أكثر من 4900 موظف حكومي ضمن أربع مراحل. وانطلقت المرحلة الأولى في آب 2002 وشملت 1000 موظف من 19 جهة حكومية مختلفة، وبدأت المرحلة الثانية في كانون الثاني 2003 غطت أكثر من 1300 موظف من 29 جهة حكومية، وبدأت المرحلة الثالثة في أيلول 2003 لما يزيد عن 1500 موظف من 31 جهة حكومية، أما المرحلة الرابعة فتم إطلاقها في 8 أيار 2004 وشملت ما يزيد عن 1100 موظف من 22 جهة حكومية.

ويمهد برنامج التدريب – كجزء من برنامج الحكومة الالكترونية – لموظفي الحكومة الحصول على المهارات الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، و لكن على كل جهة حكومية أن تعمل على استمرار تطوير كفاءة موظفيها في هذا المجال وإيفادهم لدورات في مجالات أخرى متخصصة. ويهدف البرنامج لجعل المهارات التكنولوجية لدي موظفي الحكومة أحد العوامل الأساسية لتقييمهم وعامل دفع لمسارهم الوظيفي. ويعد برنامج التدريب جزءا من نشاطات إدارة التغيير التابعة لبرنامج الحكومة الإلكترونية في الوزارة، ويغطي التدريب محاور رئيسية تتضمن مقدمة في الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات وإدارة

الملفات ومعالجة النصوص والاتصال الإلكتروني والإنترنت. وهناك برنامجين رئيسيين لتغطية تلك المحاور هما برنامج الرخصة الدولية لقيادة الحاسوبICDL، و برنامج كامبردج. [21]

فبإدخال الخدمة الإلكترونية يقول المسؤولون ان المواطنين سيتمكنون من القيام ببعض الاجراءآت وملء الاستمارات بالمعلومات وإيصالها للدوائر الحكومية والحصول على الخدمة المطلوبة من خلال شبكة معلومات بدون الحاجة للذهاب الى الدائرة المعنية.

واكد عدد من المسؤولين في مناسبات عدة انه من خلال الحكومة الإلكترونية سيكون بمقدور المواطن الأردني مستقبلا الحصول على هويته الشخصية من الأحوال المدنية أو على جواز السفر او تجديد رخصة قيادة سيارته وغيرها من الوثائق والمعاملات من خلال استخدام الحاسوب ونظام المعلومات الرقمي حيث يقوم المواطن بملء الاستمارة في جهاز الحاسوب وإرسالها إلى الدائرة المعنية عبر نظام معلوماتي مهيأ لهذا الغرض وان يدفع الرسوم بالطريقة ذاتها ويحصل على الوثيقة المطلوبة بالبريد خلال بضعة أيام.

كان وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية آنذاك، محمد ذنيبات، يكشف للصحفيين عن توجه الحكومة للوصول الى مرحلة الحكومة البريدية في اطار خطة التطوير الاداري. واوضح الذنيبات حينها ان مشروع "الحكومة البريدية" يستند على امكانية انجاز المعاملات الحكومية عبرالبريد على غرار ما يجري في الدول المتقدمة. وكان الوزير قد اشارالى ان ما تسعى اليه الحكومة ان تتم مثل هذه المعاملات عبر البريد – دون ان يحدد سقفا زمنيا لانجاز هذا التوجه.[22]

لكن السؤال كيف من الممكن الوثوق بإجراء كهذا بينما ما يزال المواطنون يستلمون رسائلهم مفتوحة وبعضها ممزق وبعضها يتم مصادرته.

صحيح ان التركيز يجب ان يكون على امكانية اتاحة اجهزة الكمبيوتر والخطوط الهاتفية للجميع لكن الحرية قبل الخبز احيانا. في بلداننا التي تشهد انصاف ديمقراطية وانصاف حلول، لا نستطيع ان نتغاضى عن حقيقة عدم ثقة الناس بحكوماتها والشك دائما في كل ما تقوله وتعد به خصوصا مشاريعها الخدمية التي تريد من خلالها "مساعدة" المواطنين. لذلك من المهم جدا التفكير في اعادة بناء الثقة والاحساس بالامان والمحافظة على الخصوصية عند تنفيذ مشروع كهذا. بالطبع لم ولن يتم التفكير في هذا الجانب التي لا تعتقد الحكومة انه مهم اصلا.

والطريف في الامر ان الحكومة اول ما ارادت تجربة الحكومة الالكترونية انتقت دائرة ضريبة الدخل لتنفيذ برنامجها و"تحسين" الخدمات المقدمة للمواطنين والشركات وتسهيل

عملية دفع ضريبة الدخل!!" وليس ذلك وحسب بل نشرت الحكومة بالتفاصيل كيف يمكن للمواطن الدخول والتسجيل في الموقع ودفع الضريبة بشكل ميسر جدا! فما على الزائر الا إدخال اسم المستخدم والرقم السري الذي يمكن الحصول عليه عند مراجعة الدائرة "لمرة واحدة فقط".[23]

وكان التفسير في خبر الحكومة المنشور طويلاً ومفصلاً على عكس اخبار الدوائر الحكومية في العادة والتي تنصب على ان "المسؤولين ناقشوا امورا "تهم الوطن والمواطنين." فأكدت الدائرة على سهولة العملية وان المستخدم يستطيع تعديل معلوماته الشخصية مباشرة بشكل الكتروني والاستفسار عن الأرصدة المستحقة والمقسطة وتقديم كشوف التقدير الذاتي ودفع ضريبة الدخل المستحقة إلكترونيا سواء أراد المستخدم دفع المبلغ كاملا أو على عدة دفعات... واذا كانت هناك مشكلة في الدفع، فإن المواطن يمكنه الحصول على سند دفع إلكتروني عن طريق خدمة الدفع الإلكتروني التي يوفرها الموقع عبر بنك الإسكان للتجارة والتمويل بالاضافة الى بنوك اخرى لاحقا مثل البنك الاردني الكويتي. والاكثر من هذا ان الحكومة اكدت انه لا داعي للقلق من الاختراقات الحكومية، فجميع المعلومات التي يتم تقديمها عبر الإنترنت يتم التعامل معها بسرية تامة وأمان ويتم تزويد الشبكة بأحدث التقنيات والبرامج الأمنية المخصصة لحماية البيانات ومنع الاختراقات الأمنية على الشبكة.

ستقوم الحكومة بحماية المعلومات الشخصية للمواطن...؟

مع ان العمل بدأ مع ضريبة الدخل لكنه امتد الى مشروعات اخرى قد تكون حقيقة من اجل خدمة المواطن. فقد بدأ العمل على اطلاق مشروعات برنامج الحكومة الالكترونية في عدد من الدوائر المهمة مثل دائرة الاراضي والمساحة ودائرة الترخيص والسواقين ومؤسسة تشجيع الاستثمار ودائرة الاقامة والحدود. [24]

ثم افتتحت وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية في الأردن موقعا إلكترونيا "بهدف التواصل مع أبناء البلاد داخليا وخارجيا عبر شبكة المعلومات السريعة،" حسبما جاء بالخبر الرسمي الذي اعطى للقراء فرصة زيارته من خلال نشر عنوان الموقع في المقال الذي اكد ان الموقع هو: "دبليو دبيلو دبليو دوت ام او بي دي دوت غوف دوت جو."
حتى عنوان الموقع لم ينشر باللغة الانجليزية ليتمكن المهتمون من الوصول اليه! طبعا هناك الكثير من القراء الذين يعرفون كيف يحللون الكتابة العربية للعنوان الانجليزي وتحويلها للانجليزية بسهولة عند طباعتها على الشبكة العنكبوتية. لكن هناك ايضا آخرون

لن يتمكنوا من حل شيفرة كتابة الاحرف الانجليزية بالاحرف العربية لانه بكل بساطة هناك بعض الاحرف الموجودة في لغة ليست موجودة في اللغة الثانية والعكس صحيح. هناك ب واحدة في اللغة العربية بينما بالانجليزية هناك اثنتان، P و B وأحرف G و V بالانجليزية ليس لها مرادف بالعربية، مما يعني ان كتابة العنوان الانجليزي بالاحرف العربية ونشره في الصحف بهذه الطريقة غير الواضحة هو مضلل على اقل تعبير.
فما معنى غوف؟؟ وما معنى ام او بي دي؟ هل هو من الصعب جدا على كاتب الخبر سواء من طرف الحكومة او الصحيفة او وكالة الانباء الاردنية ان يكتب العنوان الصحيح باللغة الانجليزية؟ ولماذا لم يكتب "نقطة" بدل من "دوت"؟ على كل حال، للذي واللتي قرأوا الخبر ولم يريدوا تحليل وفك شيفرة الاحرف العربية وما زالوا مهتمين بزيارة الموقع، اليكم العنوان كما هو: www.mopd.gov.jo.

على ما يبدو، لم يكن الهدف من وراء الخبر ان يصل المواطن الى الموقع ويتفحصه. كانت اهمية المقال- كباقي الاخبار الآتية من الحكومة- مجرد ملء صفحات الجرائد بالاخبار الدعائية للوزارات والدوائر الرسمية. فيقول الخبر ان "الموقع الجديد يهدف إلى إتاحة المجال أمام المواطنين الأردنيين داخل الوطن وخارجه لإبداء ملاحظاتهم وتقديم مقترحاتهم حول استراتيجية وخطة عمل التنمية السياسية....وان هذا الموقع الإلكتروني للوزارة يأتي تعزيزًا لوسائل الاتصال والتواصل مع مختلف الفعاليات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين، وان الموقع يتسم بالشمولية ويحتوي على الصيغة المبدئية لإستراتيجية وخطة عمل التنمية السياسية، إضافة إلى معلومات عن تطور الحياة السياسية الاردنية والمفاصل التي أثرت في الحراك السياسي الأردني كما يسلط الضوء على مسيرة الحياة البرلمانية الأردنية.

ولم يدلل الخبر على المسيرة الديمقراطية والتنمية السياسية في الاردن بل على "المراحل التي قطعتها الوزارة في تنفيذ الرؤية الملكية لترسيخ الديمقراطية وتعميم مفهوم التنمية السياسية." ويقول الخبر ان المهتمين بالموضوع سيتمكنون من متابعة أخبار الوزارة ونشاطاتها المستقبلية ومنجزاتها وإبداء الاقتراحات حول ما من شأنه تعزيز رسالة الوزارة في تنفيذ مشروع الإصلاح السياسي. يقدم الموقع قاعدة معلوماتية حول آليات صنع القرار السياسي في الأردن في السلطتين التنفيذية والتشريعية كما يعرض القوانين ذات العلاقة بالعمل السياسي والتشريعات ذات الأصل، إضافة إلى الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها الأردن مع دول العالم في مختلف المجالات.[25]

وهذه الاخبار الدعائية التي تتحدث عن انفتاح الدولة وعن خطواتها الجديـــة فـــي مجـــال الاصلاح والتطوير تناقض ممارسات الحكومة في الواقع حيث تواجه الصحافة الكثير من القيود وتشن حملات بين الحين والاخر على حرية النشر والفكر والمعتقد. في ايام كتابـــة النسخة النهائية لهذا التقرير، وبينما كانت اجهزة الدولة تحرك ماكينتها الاعلامية للتـــرويج لسياسات الاصلاح والانفتاح كما تدعي، كانت في نفس الوقت تشن حملة مصادرة لبعض الكتب من الاسواق.

فقد واجه صاحب اقدم كشك لبيع الصحف في تاريخ العاصمة الاردنية عمان وهو كـــشك حسن ابو علي الشهير الذي اعتبر دوما في ادبيات المثقفين العرب والصحافة العربية مـــن ابرز معالم قاع المدينة عمان عملية مداهمة ومصادرة لكتب موجودة في الاسواق وعلـــى الانترنت. فقد تمت مداهمة كشك ابو علي من قبل رجال الامن في خطوة فاجأت الكثيرين بحجة التفتيش على كتب ممنوعة من ابرزها رواية شيفرة دافنشي للروائي الامريكـــي دان براون، وتقول السلطات المحلية ان رواية دافنشي تمس بالاديان.[26]

ويقول تقرير لصحيفة القدس العربي انه تمت مصادرة عدة كتب من هذا الكشك الـــشهير ومن مخزن يتبع احدى دور النشر في العاصمة، وقالت ادارة المطبوعات انها ضبطت كتبا ممنوعة في المواقع التي فتشتها فيما اكد صاحب دار النشر التي دوهمت بان الكتب التـــي قيل انها ممنوعة مجازة وموجودة في البلاد منذ عشرين عاما على الاقـــل وان الـــسلطات الرقابية ساهمت في تسويق الكتب التي صادرتها.

وطالت حملات المداهمة والتفتيش كتاب الاعمال الشعرية الكاملة للشاعر العراقـــي احمـــد مطر وهي اعمال يقول الخبراء والمتابعون انها متاحة بكثافة ورقيا ويـــتم تـــداولها بـــين المثقفين الاردنيين وبين مئة شاعر وكاتب ومثقف عراقـــي علـــى الاقـــل يقيمـــون فـــي عمان. كما طالت الحملة نفسها كتاب النبي ابراهيم لمؤلفه ســـــــيد القـــــــمني علما بأن هذا الكتاب مـــــــوجود في المكاتب الشخصية لمئات الاشخاص في الاردن ومنـــذ سنوات طويلة كما أنه موجود في مكتبات القاهرة.

التعليم

ربما الخطوة الصحيحة التي حققت انجازا في الاردن في مجال التعليم وخاصة نشر نتائج امتحان الدراسة الثانوية على الانترنت مجانا. بعد بداية صعبة قبل بضع ســـنوات، حيـــث كان الدخول لموقع نتائج امتحان الثانوية، التوجيهي، صعبا بل مستحيلا وقت اعلان نشره على الانترنت، قامت الحكومة بتحسين الوضع وانشاء موقع اكثر قدرة وامانا. في العـــام 2004 وقعت وزارة التربية والتعليم وشركة الاتصالات الأردنية وشـــركة أي دايمنـــشن

اتفاقية يقوم بموجبها صندوق الاتصالات الأردنية، برعاية نشر نتائج شهادة الدراسة الثانوية العامة للعام 2004 وبشكل مجاني على الانترنت، وذلك حال صدورها من الوزارة وبالتعاون مع شركة أي دايمنشن. ونجحت التجربة وكان بالفعل هناك سهولة في الوصول للموقع والحصول على النتيجة من غير عناء او مشكلة في الربط على الموقع.

ووصلت القدرة الاستيعابية للموقع مليوني دخول في الدقيقة من جميع أنحاء العالم، مما مكن اكبر عدد من المستخدمين الدخول إلى الموقع دون أي ازدحام. [27]

وكانت قد اطلقت في بداية العام نفسه، 2004، مبادرة التعليم في الاردن والتي تهدف إلى سد الفجوة الرقمية بين الأردن والعالم من ناحية وبين المناطق المحظوظة والأقل حظا، وبين الأغنياء والفقراء، في المملكة من ناحية اخرى بحيث يتعزز مبدأ تكافؤ الفرص بين الأردنيين في المدينة والريف. ومبادرة التعليم في الأردن، التي تأتي بدعم شركة سيسكو سيستمز الأمريكية، ترتبط بخطة كلفتها نصف مليار دولار تنفذها وزارة التربية والتعليم على مدار خمس سنوات لتطوير التعليم من اجل الاقتصاد المعرفي ومشروع شبكة الألياف الضوئية الوطني.

وتركز المبادرة على تطوير مائة مدرسة ريادية استكشافية تبني القدرات الإبداعية لمعلميها وطلابها وتعرفهم بالأساليب التعليمية الجديدة المتوافقة مع التطورات العالمية في هذا المجال بالاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتتكون المبادرة من ثلاثة مسارات: المدارس الاستكشافية المائة، والتعليم المستمر مدى الحياة، وتطوير صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الأردن.

والمبادرة، التي تطبق بين وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة التخطيط والتعاون الدولي عن القطاع الحكومي، تمكن الطلاب من الاستفادة من المناهج والوسائل التعليمية الموجودة على الإنترنت. واعطت الفرصة للمعلمين لوضع الوسائل التعليمية الخاصة على الشبكة العنكبوتية ليستفيد الطلاب من الصف الأول حتى الصف الرابع من وسائل استيعاب الرياضيات عن طريق اللعب. وهذه أول مرة يشارك المعلمون في وضع المنهاج، ويعطي المشروع المعلم في المدرسة حرية اكبر في إبداع وسائل تعليمية جديدة لإيصال المادة الى الطلاب. والرياضيات هي المادة الثانية التي تمت حوسبتها بعد الفيزياء التي زادت نسبة التحصيل الدراسي فيها بنسبة 30 بالمائة لدى الطلاب الذين لجأوا الى وسائل التعليم الإلكترونية، كما بينت دراسة أجرتها الوكالة اليابانية للإنماء الدولي "جايكا". ويشارك القطاع الخاص الأردني في دعم

مبادرة التعليم، فشركة "فاست لينك" تدعم تطوير منهاج إلكتروني لمادة العلوم من الصف الأول وحتى الثاني عشر لا بالتبرع المالي فقط بل وبالدعم الفني كذلك. وتقوم شركة مايكروسوفت العالمية بالتعاون مع شركة منهاج بتطوير منهاج الحاسوب. وقد قامت وزارات التربية والتعليم والاتصالات والتخطيط بتطوير أطر العمل الخاصة بصناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الوطنية ودورها في بناء صناعة التعلم الإلكتروني بالشراكة مع جمعية تقنيات المعلومات في الأردن" إنتاج" وشركة كوميرشل وير.[28]

وهناك برنامج آخر مختص بالتعليم وهو "إصلاح التعليم للاقتصاد المعرفي" الذي بدأت شركة منهاج لتكنولوجيا المعلومات بتصميم ومراقبة تنفيذ حملة وطنية تهدف الى الترويج عنه بالتعاون مع شركة باديكو اليابانية ووزارة التربية والتعليم بتمويل من البنك الدولي. والمشروع الذي ينفذ في مدة ثلاث سنوات يعمل على إيجاد توعية شاملة وإجماع وطني حول أهمية أصلاح قطاع التعليم ودور عملية الإصلاح في تعزيز الاقتصاد المعرفي. ويشمل الجمهور المستهدف لهذه الحملة جميع الأردنيين وخصوصا المساهمين في تطوير التعليم والاقتصاد كالطلاب وأساتذة الجامعات ومديري المدارس والجامعات الحكومية والخاصة والمؤسسات غير الحكومية. وتعمل وزارة التربية والتعليم أيضاً على تطوير بوابة تعليمية لجميع الأردنيين. وتسعى الجامعات للائتلاف مع الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مختلف مجالات تكنولوجيا المعلومات لتفويضها بعقد برامج لطلابها ومنحهم شهادات باسم تلك المؤسسات. فعلى سبيل المثال، قامت شركة صن مايكروسيستمز Sun Microsystems بتسمية كلية الأميرة سمية الجامعية لتصبح أول مركز تعليمي أكاديمي لهذه الشركة في الشرق الأوسط.

وتبنت الحكومة الأردنية تشريعات جديدة تفرض على جميع المدارس الحكومية تدريس اللغة الإنجليزية اعتباراً من الصف الأول والكمبيوتر اعتباراً من الصف الثاني، وحتى السنة الأخيرة من الدراسة الثانوية في كلتا الحالتين. وتشير التقارير الى ان جميع المدارس الثانوية في الأردن مزودة حاليا بمختبرات الكمبيوتر، كما أن توصيل المشتركين عن طريق الخطوط الرقمية غير المتزامنة ADSL قد تم في أكثر من 600 مدرسة[29] من المدارس الحكومية في الأردن البالغ عددها 3000 مدرسة في البداية سرعان ما قفز الى الضعف في العام 2005.

لكن هناك فجوات بين الحين والاخر، ولم تحل النقلة النوعية الالكترونية كل المشاكل. في الوقت الذي اولت فيه وزارة التربية والتعليم اهتماما كبيرا بعملية حوسبة المدارس

الحكومية وتوصيلها بشبكة الربط والانترنت المتعلق بتبادل المعلومات بين المدارس الخاصة والوزارة بقيت الغالبية الكبرى من المدارس الخاصة مهمشة وتعاني من عدم ربطها على هذه الشبكات.

وكانت وزارة التربية والتعليم قد عممت على المدارس الخاصة بتهيئة بنيتها التحتية لاستقبال وربط هذه الشبكة الا ان نقيب المدارس الخاصة منذر الصوراني قد بين ان عملية الربط في المدارس الخاصة تواجه العديد من المعوقات منها عدم التنسيق المشترك مع المدارس الخاصة وعدم وجود مقومات الربط الفعالة والمعلمين القادرين على التعامل مع هذه الشبكة في ظل وجود اعداد كبيرة من المدارس المستأجرة.

ولم يصل عدد المدارس الخاصة المربوطة على شبكة الانترنت الا 12 مدرسة فقط في الوقت الذي وصل فيه اعداد المدارس الحكومية التي تم شبكها هو 1951 مدرسة.[30]

وعلى اثر نشر اخبار التعيينات والتنقلات على الانترنت في نيسان 2005، واجه المعلمون والمعلمات والمهتمون في المجال التعليمي صعوبات عند الدخول الى الموقع الالكتروني لوزارة التربية والتعليم والمختص باظهار التنقلات الخارجية وذلك للضغط الشديد على هذه الشبكة. والتنقلات شملت ثلاثة آلاف معلم ومعلمة من اصل 6700 معلم ومعلمة تقدموا بطلبات نقل خارجية للعام 2005.[31]

مواقع حكومية الكترونية بالجملة

وتوالت الاخبار الصحفية عن انطلاق المواقع الحكومية. فقد أعلنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركة تجاري الأردن الانتهاء من تطبيق المشروع التجاري التجريبي في مجال الشراء الإلكتروني الذي تم تجريبه ضمن برنامج الحكومة الإلكترونية في الوزارة بالتعاون مع دائرة العطاءات الحكومية في وزارة الأشغال العامة والإسكان. ويتيح المشروع التجريبي لكل من دائرة العطاءات الحكومية و13 مكتبا إستشاريا هندسيا وشركة مقاولات تنفيذية من القطاع الخاص الأردني إمكانية خوض تجربة العطاءات والمناقصات الإلكترونية المتوفرة على منصة سوق تجاري الإلكتروني. [32]

واعلنت شركة الطيران الملكية الأردنية عن البدء بتطبيق خدمة تأكيد الحجز عن طريق الإنترنت لكافة رحلاتها العاملة حول العالم في خطوة كانت الأولى بين شركات الطيران

العربية. واصبح بإمكان المسافرين بموجب هذه الخدمة تأكيد حجوزاتهم عن طريق الدخول إلى موقع الملكية على شبكة الإنترنت "دبليو دبليو دبليو.ار جي ايه.كوم.جو" www.rja.com.jo وإدخال رقم الحجز الخاص بالمسافر ثم تعبئة بطاقة المعلومات الخاصة به التي تظهر بعد إدخال رقم الحجز. وتدرس الملكية إمكانية تطبيق خدمة الحجز باستخدام شبكة الإنترنت دون الحاجة إلى مراجعة مكاتبها أو وكلاء السياحة والسفر لإجراء عملية الحجز. [33]

وافتتح أول موقع الكتروني لقوانين الأعمال الأردنية باللغة الإنجليزية والذي يحتوي على ما يزيد عن 300 قانون في مجالات الأعمال المختلفة من ملكية فكرية وتجارة واستثمار ونقل وتسوية النزاعات يهدف إلى تسهيل الاستثمار والأعمال في الأردن عن طريق تزويد رجال الأعمال والمستثمرين بترجمة إنجليزية للقوانين الأردنية.

ويوفر الموقع، الذي تم استحداثه وتطويره من قبل المركز الأردني لتسوية النزاعات وشركة عبر الكمبيوتر للاتصالات من خلال منحة من قبل الوكالة الأميركية للإنماء الدولي USAID وبرنامج دعم وتطوير بيئة الأعمال في الأردن (أمير AMIR)، قاعدة معلوماتية قانونية واسعة مترجمة الى اللغة الانجليزية تشمل التشريعات التي تحكم تنظيم الشركات والملكية الفكرية والمنافسة والاستثمار والنقل وتسوية النزاعات والتأمين والضرائب والسوق المالي والاوراق المالية وغيرها من التشريعات ذات العلاقة وبابا خاصا لاتفاقيات الاستثمار والتجارة التي يرتبط بها الاردن مع غيره من الدول. [34]

وانشأت مديرية الامن العام موقعا الكترونيا لها يمكن للمواطنين الراغبين بالاستفسار او تقديم اي ملاحظات تتعلق في مجالات عمل مديرية الامن العام المختلفة الوصول الى البريد الالكتروني لمديرية الامن العام والبريد الالكتروني لعدد من وحدات الامن العام الخدمية من خلال زيارة موقع مديرية الامن العام على شبكة الانترنت «دبليو دبليو دبليو دوت بي اس دي دوت غوف دوت جو» www.psd.gov.jo.

وانشئت اول مكتبة الكترونية كانت حصيلة التعاون المشترك بين وزارة التربية والتعليم، والمؤسسات الفرنسية الحكومية الخاصة ممثلة بدار النشر مؤسسة هاشيت، في مدرسة عائشة ام المؤمنين الحكومية التابعة لتربية عمان الاولى. [35]

وفي اكتوبر من العام 2001، تم اطلاق الموقع الالكتروني الرسمي الخاص بالملكة رانيا العبدالله: دبليو دبليو دبليو دوت كوين رانيا دوت جو (www.queenrania.jo)، الاطلاع على نشاطات الملكة في اللغتين العربية والانجليزية في مجالات الاسرة والطفولة والمراة والشباب اضافة الى سيرتها الذاتية ونشاطاتها في قضايا حقوق الانسان والبيئة والثقافة

والمشروعات التي ترعاها. [36]

في نفس الشهر، اعلن سامح الناصر مدير المعلومات ومشروع الارشفة الضوئية في ديوان الخدمة المدنية بدء تقديم طلبات التوظيف للديوان الكترونياً والقدرة على منح المتقدم رمزا خاصا به يمنع دخول أي شخص على طلبه الالكتروني لاجراء اي تعديل. واكدت الدائرة انها في طور انجاز ارشفة قائمة الموظفين القائمين على رأس عملهم والبالغ عددهم 140 ألف موظف بحيث يكون الديوان قادرا على توفير البيانات اللازمة لتخطيط وادارة الموارد البشرية في القطاع العام من خلال توفير كافة المعلومات. [37]

وانشأ مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني شبكة الكترونية لمعلومات المجتمع والظروف الاجتماعية وتم اختيار وزارة التنمية الاجتماعية لتكون نقطة بؤرية ومركز تجميع المعلومات لهذه الشبكة. وتتمحور المعلومات المتوفرة على الشبكة حول الجمعيات والمؤسسات وتنمية المجتمعات المحلية والتي تشتمل على عرض للجمعيات الخيرية والاتحادات والنوادي النسائية في المملكة موزعة حسب المحافظة ومراكز تنمية المجتمعات المحلية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية وبيانات مفصلة عنها ومعلومات حول مراكز الصندوق الاردنى الهاشمي للتنمية البشرية الرئيسية والفرعية، المرأة، الطفولة وذوي الاحتياجات الخاصة حسب المحافظات.

ويوجد على الشبكة بيانات حول الدورات التدريبية المهنية في مجال تأهيل المجتمع المحلي ومجالات التدريب الاخرى وحول التقاعد والضمان الاجتماعي مثل بيانات حول المشمولين بأحكام قانون الضمان الاجتماعي المؤمن عليهم والمنشآت والمستفيدين من المنافع التأمينية ومخصصات التقاعد والتعويضات ومتوسط الراتب التقاعدي ومعلومات حول مؤسسات المسنين وبيانات مفصلة عنها واعداد المسنين المنتفعين من خدمات دور المسنين حسب الجنس. وتوفر الشبكة معلومات كذلك حول المرأة حيث توفر احصاءات متعلقة بالمرأة ومعلومات تفصيلية حول اللجان النسوية المشكلة من المجتمع المحلي ومشاريع التنمية والمنظمات النسائية الوطنية واتفاقية القضاء على اشكال التمييز العنصري ضد المرأة ومكتسبات المراة من تعديل تعليمات قانون الاحوال المدنية وتعليمات قانون جواز السفر. [38]

وفي تموز 2004، تم توقيع اتفاقية بين وزارة الداخلية وشركة الاتصالات الأردنية[39] لربط 14 مركزاً حكومياً مع وزارة الداخلية بخطوط الاتصالات الرقمية بسرعة 128 كيلو بت في الثانية. وهدفت الاتفاقية إلى أتمتة أعمال المحافظات وربطها إلكترونيا مع وزارة الداخلية إضافة لمتابعة المشاريع التنموية وإنشاء بنك معلومات فعلي عن المحافظات.

وحسب الاتفاقية، سيتم ربط مركز 12 محافظة ودائرة المتابعة والتفتيش ووزارة التخطيط مع وزارة الداخلية في خطوة تهيئ للدخول في عصر الحكومة الإلكترونية في الأردن. وبلغت رسوم التأسيس 9800 دينار إضافة إلى رسوم شهرية تبلغ 4000 دينار، ومدة الاتفاقية الموقعة عام واحد وأن الربط بدأ فعلا بين المراكز الأربعة عشرة ووزارة الداخلية. [40]

وبدأت بورصة عمان اعتماد موقع البورصة على شبكة الانترنت www.exchange.jo كموقع وحيد للبورصة والذي بدأ العمل به منذ مطلع العام الحالي وتحويل اي دخولات على الموقع القديم www.ase.com.jo الى الموقع الجديد بشكل آلي. وتم برمجة الاجهزة الخادمة له والموجودة في الولايات المتحدة الاميركية وذلك لزيادة كفاءة الموقع ولاستيعاب عدد اكبر من الزائرين الذي وصل خلال عام 2004 الى نحو (286) مليون زائر قد تزامن مع الانتعاش غير المسبوق التي تشهده البورصة، حيث ارتفع المؤشر العام لبورصة عمان خلال عام 2004 بنسبة (4ر62%) وتضاعفت احجام التداول لتبلغ (8ر3) مليار دينار ووصلت القيمة السوقية لبورصة عمان حوالي (8ر14) مليار دينار مشكلة بذلك اكثر من (190%) من الناتج المحلي الاجمالي للمملكة.[41]

وفي 16 يناير/ كانون الثاني، 2003، أعلنت سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة عن بدء تشغيل اول نظام حكومة الكترونية في الاردن يعتمد على الشبكة العالمية ويستهدف تطوير العمل بها في اطار خطة استراتيجية بعيدة المدى لاجتذاب استثمارات اجنبية خلال العشرين سنة المقبلة. ويوجد هناك 1000 شركة مسجلة حاليا بالسلطة وتبلغ اجمالي الاستثمارات التي انفقت فيها حتى الان تبلغ نحو 750 مليون درهم من المتوقع ان ترتفع الى 1.3 مليار دولار خلال العامين المقبلين. [42]

وبدأت أمانة عمان[43] اعتبارا من فبراير/ شباط، 2005 بنشر تفاصيل نفقاتها وموازنتها للعام الحالي على موقع الأمانة على شبكة الإنترنت. وستكون كافة بنود وتفاصيل موازنة الأمانة على شبكة الإنترنت متاحة لجميع المهتمين، وسيتم وضع الحركات المالية اليومية والأسبوعية والشهرية والربعية، على الهواء مباشرة عبر موقع الأمانة علما بأن موازنتها بلغت نحو (114) مليون دينار. [44]

وتعتبر هذه الموازنة الأكبر في تاريخ الأمانة، بعد أن لجأت إلى تفعيل آليات التحصيل للرسوم والضرائب، دون تحميل المواطنين أية أعباء ضريبية إضافية، خاصة بعد تكليف الأمانة بتحصيل الرسوم الضريبية على الأبنية (المسقفات) والتي تقدر قيمتها بنحو (20) مليون دينار سنويا. وكانت الأمانة بدأت في وقت سابق بث جلسات لجنة العطاءات على

الشركات والمتعهدين على موقع الأمانة الإلكتروني، واستخدام الوسائل التكنولوجية المتاحة لخدمة المواطنين عن بعد، وخصصت نحو 12 مليون دينار لغايات تطبيق نظام الحوسبة وتطوير الأداء الإداري والمالي، وبناء قاعدة معلومات ونظام حوسبة للإدارة.

في العام 2004، تم اطلاق الموقع الالكتروني للمركز الاردني للاعلام، www.jordan.jo، ولم ينس رئيس الوزراء بهذه المناسبة ان يشيد بالاعلام المسؤول (اي الموالي) وينتقد الصحافة الخاصة- مع ان الاخيرة تراجعت الى حد كبير بسبب القوانين المتشددة وكثرة الحملات المنظمة التي تشنها الحكومة واجهزتها ضدها بطريقة دورية. وقال رئيس الوزراء آنذاك فيصل الفايز «ان الحكومة تؤيد الاعلام الحر المسؤول الذي يدعم الوطن، ولا يسيء الى الامن السياسي والاقتصادي والاجتماعي له، من خلال نقله المعلومات غير الصحيحة». وتساءل عن "ماهية المصلحة الوطنية واين تكمن فيما تقوم به بعض الصحف من اغتيال للرموز الوطنية»، وحذر من ان «يحيد الاعلام عن دوره، ويعكس الاشاعات التي تجري في الصالونات السياسية». واشاد «بالصحف الاردنية التي تعكس الاراء السياسية الدائرة محليا».

فقط للتنويه، وحتى لا تمر انتقادات المسؤولين للاعلام والحريات – والتي اصبحت مثل شرب فنجان القهوة في الصباح- مرور الكرام، وحتى لا تؤخذ تصريحات رئيس الوزراء عدنان بدران في قناة العربية مع جيزال خوري[45] وتأكيداته ان حرية الصحافة مطلقة في الاردن كأمور مسلم بها، يجب التذكير ان معظم التقارير العالمية والمحلية التي تعنى بحريات الصحافة وحرية التعبير لا تجد ان الاردن يتمتع بحرية صحافة. وتقع كل الدول العربية في اسفل سلم الحريات في تقارير منظمة فريدوم هاوس (بيت الحرية) وصحفيون بلا حدود ومنظمة مراقبة حقوق الانسان ولجنة حماية الصحفيين. والموقع الحديث (www.jordan.jo) الذي صمم على ما يبدو بطريقة مهنية سيؤول الى نفس المصير اذا ما نجح في الوصول الى عامة الناس!

في كل الاحوال، يبدو ان من يصممون المواقع الالكترونية الحكومية ويشرفون عليها مختلفون عن المسؤولين في الواقع. فقد ضم المركز صحفاً خاصة ومعارضة، ولم يتح المجال فقط للجمهور ان يسأل مسؤوليه ووزرائه مباشرة بل قام أيضا بنشرها مع اجوبتها كاملة على الموقع. يجب ان لا ننسى في نفس الوقت انه حتى نشر الحكومة لمواقع قطاع خاص او صحافة خاصة لا يعني ان الحكومة تعامل جميع الفئات من غير تمييز، بل هناك انتقائية واضحة وانحياز لما يرغب او لا يرغب الفكر الحكومي في نشره.

واستقطب الموقع منذ بدء العمل به، في بداية أيار 2004 وحتى آب/ اغسطس من العام

نفسه، ما يزيد عن 38 الف زائر، ينتمون لاكثر من 44 بلدا.[46]
ويتيح الموقع توجيه اسئلة للمسؤولين الحكوميين، واجراء مناقشات حوارية حول مختلف القضايا وبرامج الحكومة والاخبار المحلية من خلال شريط اخباري، اضافة لصفحات مخصصة لاخبار ونشاطات الملك عبدالله الثاني، ورئيس الوزراء، والناطق الرسمي باسم الحكومة. واخبار عالمية وعربية.
كما يضم الموقع برنامجا مهما وهو برنامج «اسأل الحكومة»، يقوم من خلاله الوزراء والناطقون الاعلاميون للوزارت والمؤسسات العامة الرسمية وغير الرسمية يساهمون في متابعة البرنامج والاجابة على اسئلة زوار الموقع. كما يضم بثا مباشرا لاذاعة عمان F.M والتلفزيون. ويقدم الموقع معلومات عن الوفيات، وحالة الطقس، وحركة الطائرات، دليل الهاتف، مخالفات السير، واستعلامات الاراضي.
منذ انطلاق الموقع الالكتروني للمركز الأردني للإعلام، تم إستقبال مخاطبات وأسئلة المواطنين من إعلاميين أو مهنيين ومهتمين من خلال برنامج إسأل الحكومة. وكان عدد الأسئلة الموجهة الى الحكومة منذ انطلاقه في في 1 أيار/ مايو، 2004، وحتى 27 من أيار/ مايو، 2005، قد وصل الى 5000 سؤال تم الإجابة على 2000 سؤال منها حسب المعلومات المنشورة على الموقع. ويؤكد الموقع ان الناطقين الإعلاميين للوزارات والمؤسسات العامة الرسمية وغير الرسمية يساهمون في متابعة برنامج إسأل الحكومة والاجابة على أسئلة زوار الموقع.

<u>اسئلة واجوبة الكترونية غير منشورة على الورق</u>

وعند تفقدنا للاسئلة والاجوبة المطروحة، لاحظنا بالفعل اهتماما من قبل الزوار والدوائر الحكومية واخذ الموقع على محمل الجد.
وهناك بالفعل اهتمام بالموقع واسئلة مطروحة من كافة الاعمار والمناطق داخل الاردن وخارجها. لم يجب الكثير من الوزراء بشكل مباشر لكن كانت الاسئلة جدية والاجابات متفائلة. والغريب انه لم يكن هناك اسئلة موجهة الى وزير الداخلية او الى دائرة المخابرات العامة والتي استحوذت على اهتمام الناس بشكل كبير قبل اعوام قليلة عند استضافتها على موقعها منبرا لاستفسارات الجمهور.
ووصل عدد الاسئلة الموجهة للوزراء كالتالي:
رئيس الوزراء:89 سؤالا
الناطق الرسمي للحكومة: 153 سؤالا

وزير الداخلية: لا يوجد اسئلة
وزير الخارجية: 13 سؤالا
وزير التربية والتعليم: 194
وزير التعليم العالي والبحث العلمي: 172
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: 7 اسئلة
وزير السياحة والآثار: 29 سؤالا
وزير البيئة: لا يوجد اسئلة
وزير الطاقة والثروة المعدنية: 32 سؤالا
وزير المياه والري: 3 اسئلة
وزير الزراعة: 7 اسئلة
وزير المالية: 109 اسئلة
وزير الشئون البلدية: سؤال واحد
وزير العمل: سؤالان
وزير الصحة: 79 سؤال
وزير التنمية الاجتماعية: 89 سؤالا
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية: 4 اسئلة
وزير العدل: سؤالان
وزير الثقافة: 16 سؤالا
نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ومراقبة الاداء الحكومي: 3 اسئلة.
وزير النقل: 26 سؤالا
وزير الاشغال العامة والاسكان: 33 سؤالا
وزير الصناعة والتجارة: 17 سؤالا
وزير التخطيط والتعاون الدولي: لا يوجد اسئلة
وزير تطوير القطاع العام: 6 اسئلة
وزير دولة للشؤون القانونية: لا يوجد اسئلة

ونورد هنا الاسئلة التي تم توجيهها لرئيس الوزراء. نلاحظ انه لا يوجد الحاجز النفسي بين المواطن والمسؤول، وهناك صراحة، وعتاب، ومساءلة ولا تختفي من هذه الاسئلة السؤال الكبير الذي يشغل بال الناس، السر المعلن، وهو سؤال الفساد والواسطة

والمحسوبية والذي يطغى على الكثير من استفسارات واستنكارات المستجوبين. بعض الذين يبعثون بأسئلتهم يكتبون اسماءهم بالكامل، وبعضهم يوجه الاسئلة "المحرمة" اي التي تمس سياسات الاردن الداخلية فيما يتعلق بالجنسية والامن. ولا عجب في هذا الجو الذي يتسم بالتعاون والتواصل الحقيقي ان يعرب الكثيرون عن انتقاداتهم واستيائهم من ممارسات معينة بحرية وبساطة واحترام. ونرى انه حتىالصحفيين حاولوا ان يصلوا للمسؤولين واخذ مقابلات او ردود عن طريق الموقع ربما لفشل الوسائل والطرق التقليدية لتحقيق مرادهم.

وليس غريبا ان السؤال الذي حاز على عدد الزيارات الاكثر (429 زيارة) يتعلق بالتمييز في المجتمع الاردني، وتقول السائلة:-

أنا طالبة في التوجيهي و قد امضيت طوال سنين تعلمي في مدارس خاصة ومما يثير سخطي هو (وانوه هنا الى انني اردنية واحب فلسطين وكل الدول العربية) هو انني ارى علم فلسطين وصور الشهداء معلقة داخل صفوف حرم المدرسة و هنالك يوم القدس و يوم الشهيد الفلسطيني.....الى اخره من المسميات و انا لا امانع و لكن ما يثير سخطي هو انه عندما ارفع علم اردني الحبيب اصبح عنصرية و تمنع الحطات الحمر بينما تتجاهل الادارة الحطات البيض!!! انا اردنية الا يحق رفع رايتي داخل بلدي!!!!!!!!!!

وكان الجواب كالآتي:

نحن في الاردن نكن كل احترام وتقدير لنضالات الشعب الفلسطيني وحقهم في اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ويبذل جلالة الملك جهودا كبيرة في كل المحافل العالمية من اجل نصرة الشعب الفلسطيني وقضاياه وهذا يؤكد اننا دوما في الاردن نقف الى جانب اشقائنا اما التعبير عن الهوية الاردنية فمن حق الاردنيين التعبير عنها والاعلان عن محبتهم لجلالة الملك والعلم الاردني .ولم يكن التعبير عن الهوية الاردنية موجها يوما ما ضد الاخوان العرب او الى اشقائنا.ولذلك لا نرى اي مشكلة في حقك بالتعبير عن ولائك وانتمائك .

- آخر تحديث: 2004-12-29 11:34
- الكاتب: المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء

ويليه في عدد الزيارات استفسار من شخص يود رؤية الملك والذي حصل على 358 زيارة، والسؤال كان ببساطة كالآتي:

سؤال: هل أستطيع مقابلة جلالة الملك المعظم لأمر هام؟؟؟؟؟؟؟؟

جواب: يمكنك ارسال طلبك هذا الى الديوان الملكي العامر وثق انهم سيولونه العناية الاكيدة

- الكاتب: المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء
- آخر تحديث: 2004-09-06 10:09

والاسئلة في مجملها تعبر عن توجهات المجتمع، وعلى عكس كثير من التوقعات والتحليلات، نجد ان عمان لم تستأثر بنصيب الاسد كالعادة. فالاسئلة أتت من اربد وعجلون والمخيمات واخرى من خارج الاردن. وترتكز الاسئلة على مشاكل الحياة اليومية من عدم تنظيم، والفقر والبطالة والمخيمات وحقوق المواطن الاساسية مع ان الطابع العام للأسئلة كان يرتكز على أهمية العدالة والمساواة في المجتمع. وفي بند الاجوبة التي ترد من مكتب رئيس الوزراء والمسؤولين بشكل عام، لا يوجد اختلاف في النبرة وجدية الطموح للوصول الى الحلول واخذ الكثير من التساؤلات مأخذ الجد.....

والسؤال هو: هل ستوفر المواقع الالكترونية للناس ما لم تستطع توفيره الوزارات الحكومية في الواقع؟؟

فيما يلي الاسئلة التي وجهت لرئيس الوزراء والتي تبدو في مجملها مهمة جدا للتأريخ والتحليل، وسنورد ايضا لاحقا عدد من الاسئلة والاجوبة- وللذي والتي يريدون كامل الاجوبة ما عليهم الا الدخول الى الموقع: www.jordan.jo.

الاسئلة:

- دولة رئيس الوزراء الافخم هل يجوز ان تكون هيئة الاوراق المالية مأوى للمتقاعدين من اصحاب المعالي بالرغم من وجود كفاءات في هذا البلد وهل يعقل ان تسير اعمال الهيئة سكرتيرة وهل يعقل ان لا يقابل رئيس الهيئة الموظفين منذ اكثر من 3 سنوات وهل يجوز ان يستغل هذا المجلس التداول ببيع وشراء الاسهم لتحقيق ارباح و وهل يجوز ان يتم صرف المبالغ الطائلة للسفر والمهمات و دعوات النواب لوائم غداء.

- دولة الرئيس، يوجد عدد من الأردنيين المتواجدين خارج الأردن والذين كانت لهم اشكاليات أمنية في أوقات السبعينيات والثمانينيات ما يمنعهم من العودة للاستقرار والاستثمار في الوطن، مع أن بعضهم تعتبر قضاياهم منتهية أو متقادمة وليست ذات بال حاليا. نتمنى على دولة الرئيس والحكومة معالجة هذه القضية بما يخدم المصلحة العامة. كما أشكر الأخوة القائمين على الموقع لاعتذارهم اللطيف عن حذف سؤالي سابقا دون قصد. وأرجو تجاهل ملاحظتي السابقة أعلاه بهذا الشأن.(90 زيارة)

– لرجو اعلامي لماذا تم تخفيض الزيادة لعمال المياومة مع انهم الاحق بأن تكون زيادتهم أعلى من غيرهم وبالغم من ان الارادة الملكية السامية جاءت عامة لكل موظفي الدولة. (49 زيارة)

– ان من اهم عوامل ارتباط المواطن بارضه هو توفر اساسيات العيش الكريم والخدمات الأساسية اللازمة مثل الصحة والتعليم والاتصالات والخدمات البيئية وغيرها وكون الحكومات في الدول المتقدمة تسعى للحد من الإزدحام السكاني في المدن وتدعم الهجرة العكسية من المدينة الى الريف فانني اتساءل عن برامج الحكومة الأردنية في هذا المجال وهل لديها مثل هذه التوجهات ولماذا تعاني اريافنا الجميلة وباديتنا في كثير من انحاء الوطن الى نقص في الخدمات ومشاريع التنمية على حساب الجسور والأنفاق في المدن وخاصة العاصمة عمان مع حبي لكل ذرة من تراب الوطن الجميل. (41 زيارة)

– السلام عليكم ورحمة الله وبركاته كل الاحترام وكل التقدير لكم سيدي ان مواطن أعتز بوطني وموطني الاردن واعتز بكل قيادة تكون تحت القيادة الهاشمية وتخلص للملك والوطن والمواطن ادامكم الله وثبت عزمكم تحت ضل القيادة الهاشمية لن اوجه سؤال فأنا اعلم انكم تبذلون جهدكم ووقتكم لمصلحة بلدنا الغالي والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. (66 زيارة)

– أنا فتاة اردنية اكملت دراسة دبلوم إدارة من كلية بنات اربد ابحث عن فرصة عمل وإلى الآن لم اجد فرصة فكل الأماكن تقول نريد موافقة أو توصية من وزير أو نائب أو. (165 زيارة)

– ارغب بمعرفة السيرة الذاتية لدولتكم ؟ اد نقدر نجاحكم وتميزكم ونشكر الدعم المستمر والمتواصل لقطاع الشباب من قبلكم. (250 زيارة)

– لماذا يجري مطالبة المستثمر الفلسطيني اذا رغب في الاستثمار في الاردن وفقا للقوانين المعمول بها ، بموافقة مسبقة من وزارة الداخلية ، خلافا لكافة الجنسيات الاخرى..(122 زيارة)

– انا طالبة في التوجيهي و قد امضيت طوال سنين تعلمي في مدارس خاصة ومما يثير سخطي هو (وانوه هنا الى انني اردنية واحب فلسطين وكل الدول العربية) هو انني ارى علم فلسطين وصور الشهداء معلقة داخل صفوف حرم المدرسة و هنالك يوم القدس و يوم الشهيد الفلسطيني.....الى اخره من المسميات و انا لا امانع و لكن ما يثير سخطي هو انه عندما ارفع علم اردني الحبيب اصبح عنصرية و تمنع الحطات الحمر بينما تتجاهل الادارة الحطات البيض!!! انا اردنية الا يحق رفع رايتي داخل بلدي!!!!!!!!!! (429 زيارة)

– لماذا لم يحل و لم يحسم موضوع سحب الجنسيات من قبل وزير الداخليه حسب ما افاد سعادة النائب زهير ابو الراغب في جريدة الدستور تاريخ 2004/8/29 بخصوص تحويل البطاقات الصفراء الى خضراء هذا قرار تعسفي من قبل وزير الداخليه...(76 زيارة)

– دولة رئيس الوزراء . السلام عليكم ورحمة الله .. تفضلتم بعيد تسلمكم شؤون الوزارة بالتعهد بتحسين اوضاع ابناء غزة في الاردن .. الا ان ما يحصل للاسف الشديد من ممارسات رسمية لا يدلل على توجهكم الكريم السابق .. فكثير من ابناء هذه الشريحة يداومون الاتصال بنا من كثرة التضييقات التي تمارس عليهم وليس اخرها فرض اخذ الموافقة الامنية لمن يرغب منهم تملك وتسجيل سيارة وكذلك اخذها

عند استخراج رخصة قيادة " الاجراء متبع منذ قرابة الشهر " كما ان دولتكم وعدت بتمديد جوازات سفر ابناء غزة لمدة خمس سنوات نهاية العام الجاري فهل نبشر ابناء غزة بذلك ودمتم . الصحفي جهاد ابو العيس / السبيل. (82 زيارة)

– لماذا لا يحكم بما انزل الله؟ (174 زيارة)

– متى ستتحقق العداله وقد كان ترتيبي الثاني في وزاره الداخليه ولم يتم تعييني اوجه هذا السؤال لدوله الرئيس وهو ابن الوطن الذي يرفض ان يظلم مواطن او يسلب حقه. (83 زيارة)

– صباح الخير..... ارجو التأكيد على حل مشكلة الطلبة الذين يدرسون في السودان لانه اصبحت مشكله قديمه وبحاجة الى حل جذري. (40 زيارة)

– هذا السؤال لمعالي وزير الصناعة، نظرا لعدم وجود اسم معاليه في قائمة الاختيارات معالي الوزير ما هي الأسس التي يتم على أساسها الموافقة على تنظيم معارض عامة أو متخصصة للمنتجات الأردنية في الخارج، وهل تلعب وزارتكم دورا في هذا الاتجاه. مع التحية. (18 زيارة)

– سيدى الرئيس كلما نشعر بان الوطن يتقدم الى الامام ياتى الفاسدين والمفسدين ويعيدوا الوطن الى نقطة البدايه وهم سيدى اخطر من الارهابين لانهم يقتلوا المعنويات بالانفس اضرب بيد من حديد كل الفاسدين الذين وراء تشويه سمعة الوطن والذين يحاولون تعليم ابنائنا الفساد وهم على مقاعد الدراسه شكرا لسعة صدركم. (45 زيارة)

– لمن تخضع الجهات والهيئات التابعة لمنظمات دولية كتلك التي تتنبثق عن الأمم المتحدة، لمن تتبع إدارياً داخل الأردن، وما هي مرجعيتها القانونية. (14 زيارة)

– ماذا نعني بالحكومه الاليكترونيه ارجو التوضيح باسهاب وليس مختصر. (92 زيارة)

– دولة رئيس الوزراء الافخم تحية وبعد انا احد ابنا هذا البلد الذي نعتز باننا اردنيون حقا ولا نقبل ان نبدل هويتنا او جواز سفرنا حتى بامريكي او غيره لاننا رضعنا واكلنا من تراب هذا البلد ولا نستغني عنه ولا نقبل بأن يمسه اي ضيم ما دام فينا نفس ، ولكن للاسف الشديد نحن اقل الناس في اخذ الحقوق التي نصبو اليها مثل اي مواطن في اي دولة اخرى هل تمسكنا في بلدنا يعتبر ضعف لا وحق العزه ولا يكفي ظلم من المسؤولين في وزارتنا وخاصة ديوان الخدمة الاغر ولو كان بيدي بصير ابن لادن ثاني وبفجره عن بكرة ابية لانه لا يوجد فية اي نوع من العداله ولا المساواه نرجو من دولتكم الالتفات الى هذه النقاط جيدا صرنا شحادين عن ومستأجرين بدل من انكون اصحاب ارض وبلد. (110 زيارة)

– دوله رئيس الوزراء الافخم تحيه طيبه و بعد ... هل من اولويات الحكومه و في ظل المطلب الشعبي اعادة النظر بقانون الانتخاب و مراعاة سلبياته من حيث الصوت الواحد / الدوائر الانتخابيه / نسبه التمثيل حسب عدد ناخبي الدائرة مع الاحترام و التقدير محمد الناصر. (10 زيارة)

– سيدي الرئيس اسعد الله نهارك لا نستطيع ان نخضع كل علاقتنا اليومية في العمل او الصداقة او الزمالة لمنطق قوانين المحكمة اذ يفترض ان بداخل كل منا احساسا خفيا بالعدالة تساعده على اصدار حكم

عادل في علاقاته المختلفة،لكن البعض للاسف لا يملك هذا الحس ولذلك تتراكم الهموم وتتعاظم الاحباطات ويتفشى الظلم والقهر لان اصحاب الامر عاجزين عن الامساك بطرف خيط العدالة الصحيح فوجهوا احكاما قاسية وخاطئة للبعض مما ادى الى اختلال العدل في العلاقات. واقصى موقف هو موقف الانتقام كاسلوب لاسترداد الحق ولتحقيق العدل. سيدي ان مجرد الاحساس بالعدالة غذاء يومي يشبعنا ويريحنا عندما نقول ونعمل بمقولة"احب لنفسك ما تحب لاخيك" هكذا يبقي ميزان العدل مقياسنا والخير والعطاء هدفنا ومستقبل. (15 زيارة)

– متى سيتم التأمين الصحى لجميع افراد الاسرة الاردنية وانت ادرى يا رئس الوزراء بحال الاردنيين؟ (19 زيارة)

– السيد رامي وريكات المحترم ارجو التفضل بالسماح لي بمقابلتكم لامر اضعه بين يديكم اثناء المقابلة0 محمد حسن عساف 077385048 (76 زيارة)

– السلام عليكم اناعمري 25 عاطل عن العمل ضحية الواسطات هل ستحدث معجزه واجد عمل من المعجزات السبع (118 زيارة)

– بسم الله الرحمن الرحيم السلام عليكم ورحمة الله وبركاتة متى يتم الافراج عن تشكيلات الوظائف لهذا العام علما ان السنه اشرفت على الانتهاء ولكم فائق الشكر والتقدير. (49 زيارة)

– دولة ريس الوزراء الافخم تحيةوبعد انا احد ابنا هذا البلد الذي نعتز باننا اردنيون حقا ولا نقبل ان نبدل هويتنا او جواز سفرنا حتى بامريكي او غيره لاننا رضعنا واكلنا من تراب هذا البلد ولا نستغني عنه ولا نقبل بأن يمسه اي ضيم ما دام فينا نفس ، ولكن للاسف الشديد نحن اقل الناس في اخذ الحقوق التي نصبو اليها مثل اي مواطن في اي دولة اخرى هل تمسكنا في بلدنا يعتبر ضعف لا وحق العزه ولا يكفي ظلم من المسؤولين في وزارتنا وخاصة ديوان الخدمة الاغر ولو كان بيدي بصير ابن لادن ثاني وبفجره عن بكرة ابية لانه لا يوجد فية اي نوع من العداله ولا المساواه نرجو من دولتكم الالتفات الى هذه النقاط جيدا صرنا شحادين عن ومستأجرين بدل من انكون اصحباب ارض وبلد. (27 زيارة)

– سيدي رئيس الوزراء اريد سؤالك عن ازمة الاعلاف اناعندي 200راس غنم لا اجد لهن العلف لذا سلمة امري لله ثم لك؟ (20 زيارة)

– الدولة الاردنية موجودة على الخريطة ولكن هل هناك اعتراف دولي بهذة الدولة وهل نملك نحن وثائق تثبت باننا دولة ذات سيادة ولها حدود واضحة المعالم تفصلنا عن دول الجوار الصديقة وغير الصديقة وشكرا لدولتكم. (95 زيارة)

– معالي دولة الرئيس انه وباذن الله لدي اقتراحات من اجل بناء اردن مزدهر وخالي من المشاكل و مواكب للتطور كما عودنا جلالة الملك عبدالله بن الحسين المعظم. ولم اسمع باحد يقول مثل المقترحات التي لدي فلو تكرمتم بالسماح لي باعطاء مقترحاتي لسيادتكم وادامكم الله يا دولة الئيس وادامنا في ظل جلالة الملك عبد الله بن الحين المعظم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وشكرا جزيلا لقرائتكم لرسالتي سلامه عطيات، هاتف: 0795282858. (66 زيارة)

Are you sure that Dr. Belal Al Basheer in ASEZA in Aqaba is qualified to manage his department with his mafia group like Mazin Khalil and Dr. Saleem Mograbi?
are you sure that Dr. Belal Al Basheer in ASEZA in Aqaba is qualified to manage his department with his mafia group like Mazin Khalil and Dr. Saleem Mograbi?

– الى سعاده رئيس الوزراء النشيط جدا والعزيز جدا السلام عليكم ورحمه الله وبركاته سؤالي وبدون الاطاله عليكم يستفسر عن الاهتمام الزائد بطلاب الجامعات والتاكيد على دمجهم واشراكهم في كل القرارات واعطائهم الدور البارز في كل المجالات واهمال طلاب الكليات والسؤال الثاني كيف يستطيع مجموعه من طلاب كليه ...ان يتقابلو مع سعادتكم. (37 زيارة)

– تم ظلم احد القضاة وهو مصطفى السالم الذي تقاعد من اجل الشلاليه والعنصرية ولا يوجد قي المملكة قاضي بنزهة لذلك قاعدو وان بستنجد بنجدة الهاشميه الرجاء الهتمام بذلك. (63 زيارة)

– لماذا لا يكون الأنترنت مجاني كما في بعض الدول العربيه ومعظم الدول الأجنبيه؟ (49 زيارة)

– دولة رئيس الوزراء الأفخم انا معلم في وزارة التربية تعينت عام 1980 تقدمت بطلب احالتي على التقاعد ولم يوافق لي بسبب خدمتي تقل عن 21عام اربعة اشهر لغاية 2004/8/24 علما بانني لم انقطع ابدا باستثناء خدمة العلم ما بين 1982–1984 واثناء الخدمة وعندها تقدمت بطلب الأستيداع في المدة المتبقية كوني معلم لأيجوز ان اتقدم بطلب اثناْ الدوام بعكس الأداريين علما سيدي من هم احدث منا خدمة قد تقاعدو ا لأنهم لم يخدمو علم اثناء الخدمة راجين منكم سيدي احتساب خدمة العلم شاكرين لكم سيدي سعة صدركم واقبلو ا الأحترام. (26 زيارة)

– اين موقع ديوان التشريع الموجود في رئاسة الوزراء الاكتروني (27 زيارة)

– سؤالي موجه للسيد رئيس الوزراء وزير الدفاع أو لوزير الداخلية الاردني ... نود سؤال سيادتكم عن قرار التجنيد وخدمة العلم للشباب الاردني هل هو قرار سوف تعملون على تنفيذه أم لا ؟ و متى سوف تعملون به؟ (38 زيارة)

– هل أستطيع مقابلة جلالة الملك المعظم لأمر هام؟؟؟؟؟؟؟؟ (358 زيارة)

– دولة رئيس الوزراء الافخم صرخة استغاثة صرخة استغاثة نوجهها من على قمم جبال الشراه الشامخة شموخ ال هاشم الاباه , فرسان الامة الذين قادوا الثورة لرفع الظلم ومحاربة الفساد الذي ادى الى تخلف الامة لولا نضال ال هاشم . وبعد اننا نخاطب دولتكم وكلنا رجاء لوضع حد للفوضى العارمة التي تشهدها سلطة اقليم البتراء والهم الذي يعيشه ابناء اللواء جراء الواسطة والمزاجية والمحسوبية وهي الاسس الفعلية المعتمده في وضع رواتب وعلاوات ومكافات العاملين في السلطة دون خوف او وجل الامر الذي يعني ضرب الادارة عرض الحائط كافة القوانين والانظمة المعمول بها بالمملكةالاردنية الهاشمية------ .
-----ن / وزير السياحة (51 زيارة)

– دولة الرئيس نحن ياسيدي ومنذ زمن نحاول الاتصال بك لاجراء مقابلة شخصية معكم ونحن كـــاعلام اردني لنا الاولوية والاحقيه في التواصل مع الحكومة لذلك نريد منك اخذ موعد لاجراء مقابلـــة صـــحفية اذاعة عمان نت. (74 زيارة).

Dr. P.M. Faisal. As i am a jordanian citizen, I will be highly appreciated if you could tell me about your career and degree as will your working experience. Honestly, Iam sorry to tell your highness that i am not finding you as deplomatic man as i noticed several time that you are speech less when ever you had any interview. looking forward to hear from your highness the answer as what the father king hussain has teached us the real meaning of democracy and freedom (99)

– دولة رئيس الوزراء المحترم انا زوجتي تخصص ميكانيك /قوى والات حرارية تخرجت عـــام 2000 ولغاية الان لم تتعين .ارجو منكم العون والمساعدة على تعينها علما ان دورها على الاناث الثـــاني فـــي محافظة اربد. (33)

– هل يجوز احالة موظف على التقاعد اعتبارا من اليوم التالي لتبليغه بذلك؟ (32 زيارة)

– السلام علي فخامتكم رئيس الوزاء الافخم اود ان اشكر دورك الفعال في دعم الشباب الاردني ولكن اود ان انوه ان جل اهتمامكم ينصب على المتعلمين اكثر من غيره ونشكر جلالة الملك على اعـــادة الخدمـــة العسكرية لما فيها من تخفيف للبطالة واعطاء الفرصة لخدمة جلالة الملك والوطن الغالي وشكرا جـــزيلا لاصغائكم. (13 زيارة)

– دولة الرئيس: متي سوف يتم تطبيق قانون منع التدخين في الأماكن العامة وخاصة وسائل النقل العـــام بشكل صارم وجدي حفاظا علي الصحة العامة للمواطنين؟ مع الشكر. (35 زيارة)

– السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أنا لا أريد أن أسأل ولكني أريد أن أبدي إعجابي الـــشديد بحكـــومتكم الكريمة وخاصة بشخصكم الرائع والمميز وأنا من عشاق الأردن والهاشميين وصراحةً حكـــومتكم مـــن أروع الحكومات وأتمنى لمعاليكم وحكومتكم الرشيدة دوام التقدم والازدهار ودوام الصحة والعافية . ولكم جزيل الشكر على هذا الموقع الفوق الرائع . المخلصة إيمان أحمد العطيات. (24 زيارة)

– ما الجديد بخصوص حمله شهادات الدكتوراه العاطلين عن العمل رغم علم دولتكم بـــان هنـــاك 700 دكتور من غير الاردنيين يعملون في الجامعات الاردنية. (51 زيارة).

– دولة رئيس الوزراء الافخم ، تحيه وبعد :– أود التساؤل عما يدور من احاديث عن تعـــديل انـــضمة الضمان الاجتماعي من رفع لسن التقاعد العادي والمبكر واود التعليق على الموضع ، لمـــاذا يـــستكثرون على العامل خروجه بالتقاعد سواء العادي على سن الستين او المبكر على سن الاربعـــين ؟ اننـــا نعلـــم والجميع يعلم انه لا يمكن لاحد يصل سن الاربعين الا وبه مرض مزمن سواء كان سرطان او جلطـــه او دسك اوقرحه او روماتيزم ....الخ الا يحق لهذا الموضف ان يستريح من عناء الدنيا قليلا ؟ هـــل كتـــب عليه ان يعمل حتى يموت ؟ وكم سيعيش الانسان ونادرا ما يصل الواحد من الـــسبعين مـــن العمـــر وإذا

وصلها يكون المرض والخرف بانتضاره ويتمنى الموت بدل الحياة لان حياته مثل موته ، اسألكم بالله ان لا ترفعوا سن التقاعد عما هو عليه الان. (63 زيارة)

دولة رئيس الوزراء المحترم :- تحية طيبة وبعد : اشكر جهودكم الكريمة لخدمة الوطن والمواطن انا المواطنة (ايمان كمال عزت قاسم) متزوجة ومن سكان اربد تخرجت من الجامعة الهاشمية تخصص رياضيات .. تم تعييني بقرار من وزير التربية الاكرم وبالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية بالدفعة العاشرة بمنطقة الشونة الجنوبية في بلدة الكفرين في مدرسة العجاجرة الاساسية المختلطة من تاريخ 2004/08/29 , والكل يعلم بأنها تبعد عن محافظة اربد 200 كم ,ولا أستطيع المسير بهذه المسافة البعيدة جداً مستخدماً خمس باصات للوصول ولا تعجب عندما اقول باني أقوم من الساعة الرابعة فجراً والناس نيّام وامشي للمجمع وحدي ليلاً قبل طلوع الشمس خائفاً مرتجفاً حتى وصولي هناك راكبة في الباص واجلس من التعب ويسير الباص (65 زيارة)

- دولة رئيس الوزراء المحترم انا زوجتي تخصص ميكانيك /قوى والات حرارية تخرجت عام 2000 ولغاية الان لم تتعين. ارجو منكم العون والمساعدة على تعينها علما ان دورها على الاناث الثاني في محافظة اربد. (33 زيارة)

- هل يجوز احالة موظف على التقاعد اعتبارا من اليوم التالي لتبليغه بذلك؟ (32 زيارة)

- السلام علي فخامتكم رئيس الوزاء الافخم اود ان اشكر دورك الفعال في دعم الشباب الاردني ولكن اود ان انوه ان جل اهتمامكم ينصب على المتعلمين اكثر من غيره ونشكر جلالة الملك على اعادة الخدمة العسكرية لما فيها من تخفيف للبطالة واعطاء الفرصة لخدمة جلالة الملك والوطن الغالي وشكرا جزيلا لاصغائكم. (13 زيارة)

- دولة رئيس الوزراء ،السلام عليكم ورحمة الله ،أريد ان أضع همي بين ايديكم لإيجاد حل : فانا موظف حكومة راتبي 410 دنانير ولدي ثلاث بنات يدرسن بالجامعات الاردنية يكلفني الفصل الواحد حوالي1400دينار ولايتبقى من راتبي الا القليل ،وأنا أب لعائلة من تسعة افراد . وليس لي دخل آخر غير الراتب. (153 زيارة)

- دولة رئيس الوزراء الافخم اما بعد انا سيدة عمري 47 ستة عشت عمري كلة من اجل نشء اسرة ذات قيم و اخلاق من اجل خدمة الوطن الذي لة في رقابنا كل الاحترام والتقدير والان جاءت علي ايام عصيبة اجملها فيما يلي انا الان اعاني من مرض المفاصل [الروماتيزم [ولا اقوى على العمل وزوجي عاطل عن العمل منذ اكثر من سنتين و عندي ست اولاد يفدون الوطن بارواحهم 5 بنات وشاب وحيد ينتظر تسجيل موادة الجامعية ولكن لا يعرف من اين وينتظر رحمه الله ورحمتكم فالتي تنفق على البيت هي ابنتي الكبرى التي تعمل وعمرها 25 سنه وترفض كل من يتقدم لخطبتها من اجل الانفاق على اخوتها وعلينا وتطلق العيوب في الخاطبين من اجل ان تنفق علينا وهذا قد اثر على نفسيتها ولكن لا تظهره لنا وهذا يوعلمني ويحرق قلبي وياتي دور زوجي.(61 زيارة)

we request your accelancy to make the particepation of the lady teachers in the general statistic volanteerly not compulsary, this will be ,too much appreciated from the government

– السيد : رئيس الوزراء المحترم . لقد اكرم علينا جلالة سيدنا حفضه الله بشروع التدريب الوطني الـــذي حل جزء من البطالة في بلدنا وانا اشهد على نجاح هذا المشروع جملاتا وتفصيلا . لقد التحقت مع ريفاقي في المشروع واستفت منه كثيرا ولكن لي سوال : لماذا لا يتم فتح مكتب يدير شـــوون الخـــريجين مـــن المشروع ليتم توضيفهم في دوائر وموسسات الدوله . لقد عانيت كثير منذو ان انهيت من التـــدريب وانـــا ابحث عن فرصة عمل لكن دون جدوى الكل يقولون لي هل عندك واسطة (روح جيب واسطة وتعـــال علينا) ارجو من معاليكم التكرم بحل مشكلتنا . شاكرين لكم جهدكم وتعبكم على راحت المواطنين . مـــع فائق الاحترام. (63 زيارة)

– دولة رئيس الوزراء المحترم سمعنا في الاونة الاخيرة انه سيتم رفع اسعار البنزين والغاز مرة أخرى، هل هذا صحيح؟؟ وهل تأخذون معاليكم بعين الاعتبار الظروف المادية التعيسة التي يمر بها 90% مـــن الشعب الاردني والتي بناء عليه لايستطيعون توفير الغاز في بيوتهم. مع الشكر. (182 زيارة)

– معالي السيدة اسمى خضر: ارجو بتزويدنا بعدد واسماء الاردنيين المعتقلين لـــدى القـــوات الامريكيـــة والعراقية وما هي اجراءاتكم بخصوص ردهم الى ارضهم وهم اشخاص يحملون الجنسية الاردنية التـــي نفخر بها ولهم الحق بدفاع عنهم خاصة وان كانوا مظلوميين كالذي يذهب للعمل او الذي يذهب للدراســـة فيعتقل؟؟؟؟؟؟ (98 زيارة)

– بعض موظفي المؤسسات الحكومية يرغبون في العمل بمؤسسة الضمان الإجتماعي وخاصة الإناث منا و نرغب في الإستفسار عن كيفية التعيين في هذه المؤسسة وامكانية التنقلات بين المؤســـسات المختلفـــة. (46 زيارة)

– اتمنى ان انظر الى الامور باجابية لكي اعود لوطني الحبيب فهل تستطيع المساعدة؟ (92 زيارة)

– لماذا يتم التمديد لمدراء تجاوزوا الستين واكثر؟ يعني ماضل زلام؟ (69 زيارة)

– دولة رئيس الوزراء الاكرم: تحية طيبة وبعد،،، انا مواطنة اردنية اغار على مصلحة الوطن الحبيـــب الذي يحميني ويوفر لي الطمأنينة ، واريد ان اشرح لك بعض المشاكل التي اشعر بها والتي اذا حلت فإن البلد سيستفيد وسيزدهر بإذن الله. سوف اطرح عليك السؤال مباشرة: لمـــاذا الـــى الآن مؤســـسة تنميـــة الصادرات والمراكز التجارية لم تتحول لصالح الحكومة إذ هي الآن شبة حكومية لي هي حكومية ولا هي خاصة وهذا عرقل كبير ، إذ ان رئيس مجلس ادارة المؤسسة يتحكم في مصير هذه المؤسسة المهمة فـــي البلد والتي بفضلها يتقوى اقتصاد البلد وحرام تكون بأيدي اشخاص مساهمين . ارجو من دولتكم اخذ هذا الموضوع في عين الاعتبار لانه مهم بالنسبة لي وبالنسبة لمواطنين آخر يؤيدوني .وشكرا. (43 زيارة)

– دولة الرئيس الافخم : سمعنا قبل اشهر عديده مظت عن اقام ة مؤتمر لمكافحة الفقر والبطاله ماذا حـــل به ؟ هل اصبمح نسيا منسيا ؟ هذا الشق الاول من السؤال : الشق الثاني هو لدينا مشروع ممتاز جدا جدا

وفعال لمكافحة الفقر والبطاله هل لديكم سعة الصدر لمعرفة ما هية المشروع ؟ علما ان المشروع غير مكلف . وشكرا سيدي. (40 زيارة)

I would like to ask if there is some programs in Jordan where a Jordanian who [en] lives out of Jordan can send his children for some weeks in order to learn mainly (the Arabic language and keep contact with homeland Greetings

- سيدي :اود السؤال فيما اذا كان بامكاني ان اتقدم باستدعاء الى فخامة رئيس الوزراء من اجل نقل مكان عملي من سلطة الطيران المدني وزارة النقل الى وزارة التربية , حيث انني كمهندس كمبيوتر استطيع المساهمة في البرنامج الطموح الذي تقوم به وزارة التربية في مجال الحاسوب وبشكل يخدم المصلحة العامة اكثر من وجودي في سلطة الطيران.هذا مع الاحتفاظ بنفس الشاغر و الدرجة,علما بأنني مصنف/خدمة مدنية. (76 زيارة)

– اريد حل انا مواطن اردنى محمد رجا احمد موجود فى ليبيا بدون جواز سفر عندى سبع اطفال انا اكتب الى الموقع التى امامى التى ادخل عليه. (69 زيارة)

– دولة رئيس الوزراء الأكرم بعد التحية والتقدير ارجو التكرم بقبول استفساري والمتعلق باحتساب المؤهل العلمي الجديد الذي يحصل عليه الموظف اثناء عمله لتطوير قدراته العلمية والعملية وخصوصا في الجامعات الرسمية ،علماً بأن من يحصل على شهادة الثانوية العامة يعادل وضعه بينما البكالوريوس لا يعادل . شاكرين ومقدرين لكم . وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير ،،، (71 زيارة)

– سيدي ..انا فرد من ابناء عشيرة ابونواس والذين يقطنون في محافظة الكرك وجميع افراد عشيرتنا يتمتعون بالجنسيه الاردنيه بما فيهم عمي الكبير، ما عدا ابي الذي لايحمل الجنسيه ويحمل جواز اردني مؤقت، فنرجو مساواتنا بباقي افراد عشيرتنا وايضا بابناء عمي الذين يحملون الجنسيه الاردنيه ،حيث اننا نعاني كثيرا من هذه المشكله، وليحفظ الله الملك ،وليبقى الاردن اولا. ودمتم اهلا للعون والمساعده. واقبلوا سيدي الاحترام. (87 زيارة)

– دولة رئيس الوزراء الاكرم انا طالب تخرجت من كلية معان / جامعة البلقاء التطبيقية هذا العام حيث ان لدي مواهب وابدعات متعددة ومميزة وقمت باعداد معرض لاعمالي ويوجد لدي CD يعرض الابداعات التي قمت باعدادها ومنها الحفر على المرايا ، الرسم ، الخط العربي ، فلاشات على الكمبيوتر . لذلك التمس دولتكم ان يجد الابداع الشبابي دعما من صاحب القلب الكبير ولكون ضروفنا المادية صعبة جدا . علما بانني في حال طلبكم سوف ابعث CD اعمالي. وحيث انني امتلك موهبة عمل الفلاشات على الكمبيوتر وذلك مما تحتاجة اي وزارة حيث يوجد من اعمالي (الفلاشات) على عدة مواقع على الانترنت . التمس رجائي لقلبك الكبير ان تاخذ بيد الابداع فعرفناك صاحب القلب الكبير . وداعم الحركة الشبابية والابداعية. (130 زيارة)

وهذه بعض الاسئلة والاجوبة التي تبدو عصية على النشر في الوسائل التقليدية وعصية على الاجابة من المسؤولين في الاجواء العادية.

1- سؤال: دولة رئيس الوزراء: لماذا يجري مطالبة المستثمر الفلسطيني اذا رغب في الاستثمار في الاردن وفقا للقوانين المعمول بها ، بموافقة مسبقة من وزارة الداخلية ، خلافا لكافة الجنسيات الاخرى.

جواب: قضايا الاستثمار بالنسبة لغير الاردنيين او المتمتعين بالجنسية الاردنية لها قوانين وانطمة واحكام خاصة بها وهناك تسهيلات بالنسبة للمستثمرين ولا يوجد اي مشكلة بالنسبة لمراجعة الداخلية لان الامر محكوم بالقانون .

آخر تحديث: 2004-12-29 11:27

الكاتب: المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء

2- سؤال: معالي الناطق الرسمي باسم الحكومة: ما هو شعورك حول ما يكتب عنك في جريدة الشاهد والصور الكاريكاتيرية ؟

جواب: شعوري يختلف حسب طبيعة الرسم أو المعلومات المنشورة ، فهناك تعليقات مقبولة بغض النظر عن مدى الإتفاق أو الإختلاف معها ، وهناك كتابات تنطوي على الكثير من المغالطات والمعلومات غير الصحيحة مما يخل بالمصداقية ويثير شعوراً بعدم الرضى ، وهناك رسوم خفيفة الظل غير مسيئة حتى وإن إنطوت على نقد وهناك أخرى غير مقبولة.

الشخصية العامة عرضة لمثل هذه الكتابات والحكم هو بالنهاية الرأي العام والفيصل هي الحقيقة ، ولكن الإلتزام بالمهنية والحرص على المصداقية هما دائماً من عوامل بناء الثقة مع الجمهور وأتمنى أن تسعى صحفنا الأسبوعية دائماً إلى ذلك وسيكون شعوري طيباً حتى ولو نشرت صحيفة أو كتبت بموضوعية حول أدائي ولكنني لن أرتاح إلى عكس ذلك.

المهم أنني سأحرص على حرية الرأي والتعبير كمبدأ وكأساس للعمل الإعلامي وسأعمل على أن يلتزم أدائنا جميعاً بالمهنية والمسئولية والحرص على المصلحة العامة وعلى رسالة الإعلام وأخلاقياته التي نص عليها ميثاق الشرف المهني والقوانين النافذة

آخر تحديث: 2004-12-29 12:28

الكاتب: وزير الدولة – أسمى خضر

سؤال: دولة رئيس الوزراء: لم الارتفاع في الاسعار بهذا الشكل غير المعقول؟

جواب: قرار تخفيض الدعم عن بعض المشتقات النفطية تم بعد دراسة مستفيضة من قبل الخبراء الاقتصاديين وبعد نقاش طويل من قبل مجلس النواب الاردني الذي وافق عليه مضطرا لعدم وجود خيارات اقتصادية عديدة ، وتجنباً لعدم تمريره لمرحلة لاحقة قد تكون سبباً في كارثة اقتصادية مستقبلا ويأتي هذا القرار في ضوء التراجع في حجم المساعدات المالية الخارجية الى الاردن ، وارتفاع اسعار النفط عالمياً ، كذلك التقلبات في اسعار صرف العملات الخارجية ، والسبب الاهم انه لم يعد هناك منح نفطية للاردن وبأسعار تفضيلية والتي كانت تأتي من العراق مما اضطر الاردن لشراء احتياجاته النفطية بالاسعار العالمية.

فكان لا بد من تعديل اسعار المشتقات النفطية ورفع ضريبة المبيعات الى 16% بعد اقرار حزمة من الوسائل التي يمكن من خلالها التخفيف على الفقراء ومساعدتهم.

آخر تحديث: 2004-12-29 14:19

الكاتب: مكتب نائب رئيس الوزراء

وهذا سؤال يهمنا!

سؤال: دائرة ضريبة الدخل والمبيعات: ارجو تزويدي عن مشروع الحكومة الالكترونيه في دائرتكم الدي يجري الحديث عنة الان وهل هناك اشخاص استفادو من هذا المشروع وكم غددهم

جواب: بدء العمل بمشروع الحكومة اللاكترونية في الدائرة عام 2003 كاول مشروع خدمي في القطاع العام بهدف تقديم الخدمات للمواطنين والتوفير عليهم في الوقت والجهد اثناء الحصول على المعلومات والخدمات الحكومية وبصورة تتسم بالشفافية وزيادة الثقه بالاجراءات الحكومية والتشجيع على استخدام الوسائل التقنية الحديثة والمشروع تم بالتعاون ما بين وزارة الاتصالات ووزارة المالية/دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والمشروع يشمل مجموعة من الخدمات التي يجري تقديمهامن خلال شبكة الانترنت على الموقع الالكتروني للدائرة وتتضمن استقبال الكشوف والاستفسار عن الوضع الضريبي للارصدة والاقساط وخدمات اخرى وللعلم تقدم عدد كبير من الموسسات والشركات الراغبة بالاشتراك والاف الموظفين وبامكانك الحصول على المزيد من المعلومات منخلال موقع الدائرة www.incometax.gov.jo

آخر تحديث: 2005-03-06 15:31

الكاتب: الناطق الاعلامي/موسى

سؤال: معالي وزير السياحة والآثار: 2004-09-13 01:45 علاء داود وزير السياحة والآثار :معالى الوزير المحترم ... مامدى جهودكم لخلق مشاريع سياحيه وليس اثريه لكي تجذب السواح مثل (تلفريك ويكون ضخمن من عمان صويلح زي قلعة الربض جرش) (مناطيد تحلق فوق سماء عمان تحمل السواح) (تحصيص طائره ضغيره ترمى بالسوح بالمضليات وكل سائح يمسك به مضلى مدرب ويضوره مضلى اخر بكمرا من لحضت صعوده حتى هبوطه كما هوالحال فى كندا) (مسابقة الالعاب الناريه للدول المجاوره تقام كل ضيف فى عمان وتقدم جائزه للدوله الفائزه) (شارع يشابه شارع الشانزليزيه فى فرنسا او شارع السوليدير فى لبنان وهو عباره عن جاده مبلطه للمشاه وعل الطرفين مقاهى فقط دون اسواق وهو لا يكلف شيء فقط شارع وتبليط ومقاهى للتأجير من مستثمرين عرب واجانب) (نعلم ان الشعب الخليجي لا يحب لنسائه لاختلاط فهل من مسبح فخم للنساء حيث سالتنى خليجيات وانا فى عمان ولم استطع الا ان ادلهم على نادى ابو لغد) (طياره هلكبتر تاجر مع سائقها بالساعه) (ماهو نذرتك لمدينة الجبيهه الترفيهيه التى مل حتى اهل البلد من العابها القديم وليس على تعودهم عليها فقط بل لانها اصبحت شبيهه بسيارت الفكس القديمه حيث ان الخليج يوجد لديهم ماهو افضل منها فكيف نستقطبهم لما هو اقدم) (ماهى مشاريعك للاطفال والمراهقين الذين يأتون للسياحه فى الاردن مع اهليهم) (مررت بجميع منافذ المملكه ولم اجد خريطه واحده لطرق وشوارع عمان المعقده التى يضيع فيها ابن البلد حيت كل صيف تجد المسطافين على جوانب الطرق يستفسرون من اين والى اين اذهب وضعفاء النفوس يرسلونهم الى معان بدلا من الصيوفيه) (لم اجد كتيبيب يشمل المقاهى والخدمات والفنادق ولا الاسعار حتى ولا حتى تلوفن مهم لاي جهه معنيه حتى تشعر المسطاف بالامان وانه مهم) (لا يوجد شاشات الكترنيه تعلن عن

الفعاليات الموجوده فى المملكه بدلا من لوحات على اهل العزم التى بقيت سنتان ولا يعلم المصطاف ماذا تعنى) (قناه فضائيه بالانجليزي والعربي والفرنسي عن السياحه فى عمان) بالنهايه يوجد الكثيـــرررررر عندى ولكن لا اريد ان اصبح ممل كما هو الحال من عمان التى اصبح الخليجين يأخـــذونها) مطـــب) او استراحه لمدة يوم ومن ثم الانطلاق الى الشام ولبنان الذى بلغ عدد سواحه هذه السنه 8 ملايـــن ونحـــن خطتنا حتى عام 2010 12 مليون !!!!!! نرجو منك اصدار استبيان ينشر فى جرائد البلد واهـــم جريـــده الشرق الاوسط التى تصل للمدراء والخليجين وينص على اذكر 3 اهم مشاريع سياحيه يفتقر لها الاردن ؟ ويكون هناك جائزه 2000$ لاحسن اجابه ؟ بالنهايه ان السواح لا يحبون الاثار فقد اصبحت موضه قديمه وقل من يبحث عنها ونحن نريدهم غصب عنهم يذهبو للاثار العالم يريد ترفيه فرفشه توهاااااان حفلات فى وسط عمان على مسرح اشبه بمسرح اوبرا عايده بمصر كل المطربين وليس الى جرش بحيث يكون سفر وتغبار وزحمه وبالنهايه اااثار كل سي اثار اثار لبنان لا يوجد بها اثاااااااار !!!!!!!

جواب: نشكر لك اقتراحاتك وسيصار الى دراستها

آخر تحديث: 2004-12-29 12:50

الكاتب: وزارة السياحة والاثار

سؤال: معالي وزير المالية: لماذاالتأخير في صرف رواتب معلمين الاضافي لمدة ثلاثة شهور فمن ايـــن لهم ليعيشوا غير هذا الراتب الغير موجود على الرغم من الوعود الكثيرة ارجو الاجابة علـــى الاذاعـــة التلفزيونية امام الناس وشكرا

جواب: الاخ الكريم،

يرجى مراجعة وزارة التربية والتعليم

مع الشكر

الناطق الاعلامي لوزارة المالية

آخر تحديث: 2005-01-17 10:13

الكاتب: فارس بطارسة

سؤال: دولة رئيس الوزراء: هل معقول ما يقوله الناس ان السيارات المفخخة الارهابية التي كانت تريـــد ان تقوم بعمليات تخريبية في الاردن هي مجرد كذبة للاهاء الناس عن ارتفاع الاسعار وايضا ليظن الناس ويصدقو امريكيا في محاربة الارهابين المسلمين في انحاء البلاد وانهم الارهابين هم من قبـــل امريكيـــا نفسها

جواب: لقد استطاعت دائرة المخابرات احباط المخطط الارهابي والقت القبض على المتهم الرئيسي الذي اعترف على شاشة التلفزيون الاردني انه خطط لضرب دائرة المخاربات ورئاســـة الـــوزراء والـــسفارة الاميركية في عمان ضافة الى عدد من المتورطين في القضية كما ان المسؤول عن هذه العمليـــات ابـــو مصعب الزرقاوي اعترف في تسجيل صوتي له على موقع اسلامي على شبكة الانترنت بانه خطط لهـــذه العمليات. هذه الوقائع تدحض اي شائعات او اتهامات تصدر للاسف عن اشخاص غير مـــسؤولين بـــان الحكومة ارادت الهاء الناس بالقصة عن ارتفاع الاسعار.لقد خاض رئيس الوزراء عشرات الحوارات مع الكتل البرلمانية والاحزاب والنقابات والعمال والمواطنين في المحافظات لمناقشة موضوع الاسعار بعد ان

تقدمت الحكومة بحزمة الاجراءات التصحيحية حيث تم التوافق وبموافقة النواب الذين صوتوا للموزانة ولقانون ضريبة المبيعات على بعض التعديلات التي اخذت بالحسبان كما قامت الحكومة بزيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين . والحديث عن قضية الالهاء امر مؤسف ان يصدر عن بعض الناس وليس له اي دليل ابدا

آخر تحديث: 2004-12-29 14:19

الكاتب: المستشار الاعلامي لريس الوزراء

سؤال: دولة رئيس الوزراء: ترددت أقاويل عن تغيير أو تعديل وزاري ؟؟ ما هي الحقيقية ؟؟؟

جواب: لقد تعهدت الحكومة ان ترجع اداء وزرائها ووزاراتها كل ستة اشهر وبالفعل ستكون هناك مراجعة لاداء الحكومة في بداية شهر حزيران وبعدها سنرى هل نجحنا في قضية دمج الوزارات او الغاء بعضها وعلى ضوء النتائج سيجري التفكير بالحلول المناسبة

آخر تحديث: 2004-12-29 14:19

الكاتب: المستشار الاعلامي لريس الوزارء

سؤال: دولة رئيس الوزراء: من يحاسب من في تجاوزات التعيينات في الوزارات تحت بند خبراء ومستشارون ؟؟؟ برواتب خيالية ؟؟

جواب: الحكومة لديها الياتها المؤسسية لمحاسبة اي تجاوزات كما ان مجلس الوزراء يراقب عمل المؤسسات منعا للتجاوزات واذا كان لديك اي وثائق تتعلق بالتجاوزات يرجى ارسالها الى مكتبي او الى فاكس رقم 4642515

آخر تحديث: 2004-12-29 14:20

الكاتب: المستشار الاعلامي لرئيس الوزارء

سؤال: دولة رئيس الوزراء: لماذا لا يتم اختيار المستشارين الثقافيين في السفارات الأردنية من المثقفين وليس من الموظفين من التعليم العالي والتربية , ولماذا لا يتم الانتباه إلى تحسين صورة الأردن في الخارج بهذا التوجه ؟

جواب: نشكرك جدا على هذه الافكار وثق تماما ان دولة رئيس الوزراء يولي الثقافة والمثقفين الاردنيين جل اهتمامه انطلاقا من رؤية جلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله الذي يهتم بالابداع والمبدعين ودليل ذلك تكريم جلالته المستمر لهم واخرها في الاحتفال بمناسبة عيد الاستقلال حيث تم تكريم مبدعين مثقفين وفنانين باوسمة ملكية . وقد اكد دوله رئيس الوزراء في اكثر من مناسبة ان الثقافة والابداع تعطي صورة حقيقية عن تقدم الدول . اما بالنسبة لاقتراحك الكريم فهو اقتراح يستحق ليس فقط الاهتمام وانما المتابعة . ويهمنا سماع اي افكار تصب في خدمة الوطن والمواطن

آخر تحديث: 2004-12-29 14:20

الكاتب: المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء

سؤال أخير ليس له جواب!!

معالي وزير الثقافة:

الاخت السيدة معالي وزيرة الثقافة المحترمة: تحية طيبة وبعد لقد عرفناك سيدة جريئة وصاحبة موقف انا طالبة مهتمة بالثقافة وقد سمعت عن تطوير موقع الوزارة الالكتروني وانة هناك معلومات غزيرة اين هذه المعلومات والتطوير واين الموقع اصلا وهل هناك محاسبة اذا ثبت تقصير وتفاعس وانا تابعت الموقع لفترة ووجدت نفس المعلومات منذ اكثر من 4 سنوات والموقع حاليا لا يفتح منذ فترة ويبدو لايوجد متابعة له ولا حدا معه خبر....

الوضع الحالي

بلغ عدد مستخدمي الانترنت في المملكة للعام 2004 حوالي 1.16 مليون مستخدم بارتفاع 21.6% حيث كانت في العام 2003 حوالي 766 الف مستخدم، (477.5) الف مستخدم عام 2002 فيما كانت في العام 2001 حوالي 265.8 الف مستخدم حسب دراسة اجرتها شركة IPSOS- stat خلال السنوات الاربع الماضية، [47] وكانت الدراسات التي قامت بها شركة ابسوس – ستات IPSOS-stat خلال الاعوام 2001–2004 بناء على عينة ممثلة لكافة المواطنين في المملكة من سن 15 فما فوق تشير الى ان مستخدمي الانترنت هم كل من استخدم الانترنت مرة واحدة على الاقل خلال الثلاثين يوما الماضية اما مشتركو الانترنت فكانوا ممن يمتلكون كمبيوتر.

وبالنسبة لاشتراكات المنازل سواء البطاقات او الاشتراك الشهري فان الدراسات اوضحت انه خلال الـ 4 سنوات الماضية زاد عدد مشتركي الانترنت الى اكثر من 6 اضعاف بزيادة سنوية مقدارها 174% وكان معدل عدد المشتركين الجدد حوالي 32 الف مشترك جديد سنويا حيث بلغ عدد المشتركين في العام 2004 حوالي 115 الف مشترك.

وتصدرت الفئة العمرية من 15–24 سنة النسبة المئوية لمستخدمي الانترنت عن الفئات الاخرى حيث تجاوزت في العام 2004 (27%) وتلتها الفئة العمرية 25–34 سنة حيث تجاوزت (15%) في العام 2004 اما الفئة العمرية 35–44 سنة ولنفس الفترة الزمنية فكانت 10% اما الفذة العمرية اكثر من 45 عاما فقد كانت الاقل ولم تتجاوز في العالم 2004 (4%) فقط.

واظهرت النتائج ان نسب نمو مستخدمي الانترنت للذكور كانت اضعافها للاناث في المملكة حيث كانت (17%) للذكور في العام 2003 و(23%) في العام 2004 اما الاناث فكانت (5%) في العام 2003 وفي العام 2004 حوالي 7%.

وبينت نتائج الدراسة ارتباطا قويا ما بين مستخدمي الانترنت ونسب الملمين باللغة الانجليزية حيث كانت 71.4% اما الذين لا يستخدمون الانترنت ويجيدون اللغة الانجليزية فكانوا يشكلون 29% اما الذين يستخدمون الانترنت والهاتف الخلوي معا فكانت نسبتهم حوالي 63% في حين ان الذين يستخدمون الانترنت ولا يستخدمون الهاتف الخلوي 37% وكان هناك ترابط ما بين الذين لا يستخدمون الانترنت ولا يستخدمون الخلوي بنسبة 71% اما الذين لا يستخدمون الانترنت ويستخدمون الخلوي نسبتهم 29%.

وفي فئة امتلاك كومبيوتر بالمقارنة مع امتلاك اشتراك انترنت في المنزل، ارتفع عدد مالكي الكومبيوتر إلى 294,207 في العام 2004 ومالكي اشتراك انترنت منزلي إلى 114,703 في العام نفسه. كما قُدر عدد مالكي الكومبيوتر في الأردن بـ 220,812 شخص في عام 2003 و123,851 في 2002 و74,556 في العام الذي سبقه. في حين قدر عدد مالكي اشتراك منزلي بـ 72,397 في العام 2003 و47,148 في العام 2002 و18,468 في العام 2001. [48]

التحديات

قبل كل شيء، قبل الحديث عن الموازنة والتنفيذ والجدية والتخطيط، يجب التطرق الى الوضع العربي والعقلية العربية والى اي مدى سيؤثران على انتشار مشاريع وبرامج مثل الحكومة الالكترونية وغيرها. فالانترنت بطبيعته هو الاختراع النادر الذي لا يمكن قمعه وحجبه، وهو بطبيعته يعارض الاحتكار والسلطة وهو متاح للجميع. والاهم من ذلك انه يوفر ما حجبته الحكومات العربية لعقود: المعلومات.

فشعار مجتمع المعلوماتية الذي يطلق في مناسبة وغير مناسبة من المستحيل تطبيقه على أرض الواقع. بدون واسطة او معرفة مسبقة، يكون من المستحيل ان يقوم موظف بإعطاء صحفي او مواطن عادي معلومات لبحث او دراسة او حتى لمجرد معرفتها "حتى لا يتم استغلالها او ينشر الغسيل الوسخ للأجانب." بينما اذا حصل وجاء اجنبي فعلا- من اي دائرة او صحيفة او مركز، مهم او غير مهم، يتم استقباله ودعوته واعطاءه المعلومات من غير مقابل- مع الشكر.

فلا يمكن الحديث عن قلة المواقع العربية على شبكة الإنترنت والتي لا تكاد تبلغ 1% من المواقع على الشبكة، أو قلة مستخدميها، بمعزل عن النهج الذي يحكم ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في تداول المعلومات بالمنطقة العربية ، فضلا عن الاهتمام بحالة البنية الأساسية لشبكات الاتصالات، وكذلك مضمون تلك المواقع العربية ومدى ما تقدمه لزوارها من عوامل جاذبة لهم.

فتفشي الأمية في العالم العربي، والفقر الذي يعانيه غالبية المواطنين العرب، ليسوا فقط أسباب تراجع عدد المستخدمين العرب لشبكة الإنترنت، أو قلة المواقع العربية، بل أن كلفة الاتصالات الهاتفية والاتصال بشبكة الإنترنت تعد أيضا ضمن العوامل المسببة لهذا النقص. إن الموقف المتذبذب والمتردد من أغلب الحكومات العربية تجاه ما تتيحه شبكة الإنترنت من إمكانيات ومزايا ، وما يرونه من مشكلات – من وجهة نظرهم– تخلقها نفس الإمكانيات من جانب أخر. ينعكس بدوره على انتشار أو انحسار استخدام الإنترنت في المنطقة. ويبدو أن تجربة بعض بلدان الخليج العربي مثل الكويت والإمارات وقطر الناجحة في مجال نشر استخدام شبكة الإنترنت، رغم بعض سلبياتها، قد بدا يغري البلدان الأخرى لتحذوا حذوها، وإن كانت بخطوات بطيئة. [49]

وعلى الرغم من النمو النسبي السريع لعدد مستخدمي الإنترنت في المنطقة العربية ، حيث يكاد عددهم يصل إلى 14مليون مستخدم ، وكذلك وصول تلك الخدمة لجميع بلدان المنطقة ، إلا أن العديد من مستخدمي الإنترنت بالعالم العربي، قد بدءوا يطرحون بعض الأسئلة الهامة[50] من نوع:

* هل تتمتع مراسلاتهم أو مشاركاتهم على الإنترنت بالحرية التي كانوا ينشدونها فعلا؟

*هل يتيح لهم الإنترنت فعليا ، مساحة من الحرية يفتقدونها بشكل واضح في حياتهم ، إزاء غياب الحريات الأساسية ضمن أغلب ربوع المنطقة؟

*أي قانون سيطبق عليهم في حال تجاوزهم الخطوط الحمراء التي تتحدد أساسا ضمن قواعد واعتبارات متغيرة باستمرار ، وغير واضحة؟

وهذه الاسئلة في مجملها تحمل اجوبة محسومة في ذهن المواطن العربي. فوضع الحريات في اكثر البلدان العربية مقلق للغاية. وتعتبر المنطقة العربية في أسفل سلم الدول في معايير حريات التعبير والاصلاح والصحافة واحترام حقوق الانسان والحريات العامة.

وامتدت يد الحكومات لتصل الى الانترنت. واصبح هناك خبراء يتفنون في اختراع انظمة للفلترة. وفيما تعتبر الاردن نسبيا اقل من جاراتها في قمع مستخدمي الانترنت وملاحقة

مستخدميه الا انه بات من المعروف ان موقع جريدة العرب تايمز لا يمكن الوصول اليه من الاردن. وبينما حجب هذا الموقع لا يقارن بحجب المئات من المواقع الالكترونية في البلدان العربية الاخرى الا انه لا يبشر بالخير.

في الوضع الحالي، لا يتجاوز حجم مواقع الانترنت العربية الصفر فعدد مستخدمي الانترنت في العالم العربي لا يزيد عن 1% وهم المستخدمين الذين يمتلكون e-mail في الوقت ذاته. ولا يزيد عدد المواقع العربية عن 0.001 من إجمالي المواقع العالمية. فهناك مواقع عربية هزيلة تحتوى على صفحة أو صفحتين فقط في حين البعض الآخر الذي يتجاوز ألاف الصفحات. وعدد المستخدمين الدائمين قليلون بسبب غياب المحتوى العربي وعدم التمكن من استعمال الكمبيوتر والانترنت ونحن في انتظار المستخدم الذكي العربي للانترنت والذي يستخدمها في أغراض التجارة والتعليم والتعامل اليومي.
وهذه النسبة لن تتحسن إلا إذا تم فرض اللغة العربية كلغة تداول عبر الانترنت – فاللغة الصينية مثلا بدأ الصينيون يتوسعون في استخدام الانترنت وأصبح النمو في استعمال الانترنت باللغة الصينية اكبر من استعمالها باللغة الإنجليزية نظرا لان الصينيون يمثلون ثلث سكان العالم ولهم حجمهم عالميا على العكس من الدول العربية والذي لا يزيد تعدادها عن 200 مليون نسمة. [51]
ومشكلة اللغة العربية كبيرة، فهي عائق لتحقيق أهداف التنمية في الدول العربية. ولا بد من توافر البني التحتية والتشريعات اللازمة اضافه إلى بناء القدرات البشرية. وهناك بالطبع مشكلة الاسعار. فرغم ان الاتصالات تطلق برامجا وعروضا بين الحين والآخر الا ان ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة يقوضان من فرصة استخدام الانترنت لجميع فئات المجتمع.
وعدا عدد قليل من المواقع مثل موقع الجزيرة نت" الذي انشأته قناة "الجزيرة" الفضائية في بداية العام 2001، والذي استقطب ما يقرب من 14 مليون زائر في يوم واحد في رقم قياسي خصوصا بعد تفرد القناة بتغطية الحرب في افغانستان، [52] لا يوجد هناك الكثير من المواقع التي تعطي معلومات واخبار وتحليلات قيمة.

وهناك مشكلة التعاون العربي. فعلى الرغم من ان التجارة الالكترونية قد اصبحت لغة العصر، وجواز المرور لجميع السلع والخدمات للعبور للأسواق العالمية، الا ان هذا المفهوم العصري للتجارة لا يزال غائبا عن العالم العربي، ولا يستخدم لا في اضيق الحدود، رغم اهميته باعتبار هذه التجارة نتاجا طبيعيا لثورة معلوماتية وانطلاقة تكنولوجية

عبر شبكة الانترنت.. واصبح من السهل التسوق وسداد الفواتير وانجاز المعاملات في جميع انحاء العالم، الذي تحول الى معرض مفتوح دون مبارحة الانسان مكانه.

فموقع التجارة الالكترونية العربية خال تماما الا من محاولات فردية معدومة بالقطاع الخاص ومحاولات حكومية متفرقة واغلبها تعاملات بنكية ومالية للبورصة، وهي غالبا عمليات عشوائية ليست ضمن خطة مدروسة او سياسة موضوعة مسبقا، والى الان لم يتم تصنيف اوادراج اي دولة عربية في الترتيب الدولي العالمي للتجارة الالكترونية ، حيث ان نصيب الدول العربية مجتمعة في حجم التجارة الالكترونية العاليمة لا يتعدى نسبة 08ر0% مع ملاحظة غياب كامل لبعض الدول العربية. [53]

ويرجع غياب الاقتصاد العربي عن الساحة الالكترونية والاقتصاد الشبكي الرقمي الى عدم امتلاكهم للحد الادنى في تكنولوجيا التجارة الالكتروني، وفي مقدمتها غياب شبكة المعلومات الاقتصادية العربية الموحدة، وذلك نتيجة القيود بين الدول العربية وعدم شفافيتها ان وجدت، ولذلك فعلى الدول العربية ان تسارع الى قيادة الاقتصاديات العربية للخروج من الاقتصاد النمطي وآلياته التقليدية الى الاقتصاد الشبكي الرقمي وآلياته الالكترونية، ويتم ذلك عبر بناء شبكة معلومات رقمية عربية موحدة، وتجديدها باستمرار وذلك بسرعة التعامل اللحظي مع المعلومة ومعالجتها اقتصاديا بصورة فورية، وكذلك توفير النمط التشريعي المناسب ووضع الاطر القانونية العربية الموحدة لحماية تجارتها الالكترونية من القرصنة العالمية، وايضا بناء شبكة اتصالات رقمية حديثة بجميع اشكالها وأنماطها لسهولة وسرعة النفاذ الى الاسواق العالمية والتفاعل معها.[54]

ان اهم المعوقات التي تعوق الدول العربية الآن في الاستفادة من شبكات الانترنت وفرص التجارة الالكترونية، ان معظم المصدرين من الدول العربية يعملون في مشروعات صغيرة لا يتناسب حجمها مع حجم التجارة عبر الانترنت، والتي تقدر بمليارات الدولارات، الى جانب عدم وجود تجمعات متخصصة سواء على مستوى الجامعات او رجال الاعمال لدراسة ابعاد اسواق التجارة الالكترونية.. ومن الممكن تنمية الصادرات العربية الكترونيا خاصة صادرات الخدمات.

عندما بدأت الانترنت بالتوسع في الاردن في العام 1999، كان التذمر كبيرا ليس فقط من قبل الجمهور المتلقي بل من شركات تزويد الخدمة. في ذلك الحين، كان هناك ست شركات توفر خدمات الانترنت لحوالي ثلاثين الف مستخدم في جميع انحاء المملكة وحصلت جميع هذه الشركات على التراخيص اللازمة من هيئة تنظيم قطاع الاتصالات منحت اول رخصة عام 1995 ومنحت 10 رخص اخرى منذ ذلك الوقت.

ونشرت تلك الشركات مجتمعة بيانا الى الناس منشور في الصحف الاردنية اليومية يشكو فيه من قلة الارباح وارتفاع الاسعار التي تدفعها من اجل الخطوط. وقالت في بيانها[55] انه بعكس الاعتقاد السائد فلم تحقق اي من هذه الشركات اي ارباح جراء تقديم خدمات الانترنت حتى الان وان قسم من هذه الشركات يحتوي على استثمار اجنبي ساهم ماليا وفنيا وساعد في تطوير قطاع الاتصالات في الاردن.

وعزت ذلك للأسباب التالية:

1- ارتفاع اجور الدارات الدولية التي تدفعها شركات الانترنت الى شركة الاتصالات الاردنية والتي تبلغ خمسة وسبعين الف دينار شهريا لبعض الشركات.

2- ارتفاع اجور خطوط الهواتف المحلية التي تبلغ 335 دينارا لكل خط علما ان شركات الانترنت تحتاج الى المئات من هذه الخطوط لتوفير خدمات الانترنت.

3- ضريبة بمقدار15% من عائدات الشركات تدفع الى هيئة تنظيم قطاع الاتصالات.

4- الضريبة الاضافية بمقدار10% والتي تدفع على جميع فواتير الانترنت لوزارة المالية.

5- قامت شركة الاتصالات بتحسين بعض خدماتها خلال العام الماضي الا انه لا يزال هناك بيروقراطية وتأخير في توفير الدارات الدولية وخطوط الهواتف المحلية من طرفها، هذا التأخير يتجاوزالثلاثة اشهر في بعض الاحيان.

وناشدت الشركات المجتمعة في اعلانها لأن يتم الالتفات الى مطالبها حتى تتمكن من الاستمرار في توفير خدماتها بمستوى عالمي مستخدمة احدث التكنولوجيا:

أولا: توفير خطوط هواتف يمكن الاعتماد عليها من شركة الاتصالات الى هذه المدارس.

ثانيا: يتوجب تزويد المدارس بأجهزة الحاسوب وتدريب الطلاب على استخدامها ومن ثم يمكن لهذه المدارس الاستفادة من خدمات الانترنت.

ثالثا: تعاون شركة الاتصالات الاردنية وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات مع شركات الانترنت، فشركة الاتصالات الاردنية الموفر للدارات الدولية وخطوط الهواتف المحلية تستطيع مساعدة شركات الانترنت لتقديم خدمات افضل وباقل الاسعار لجميع المواطنين.

وتحققت العديد من هذه المطالبات. وخفضت الاتصالات الاردنية اثمان المكالمات المحلية لاغراض استخدام الانترنت بنسبة 20% وذلك في خطوة ترمي الى تشجيع وزيادة اعداد مستخدمي ومشتركي الانترنت التي تعتبر منخفضة نسبيا.

الا ان هذه الكلف لا زالت تعيق نمو مستخدمي الانترنت اذا ما اعدنا الى الاذهان تدني قدرة المواطنين على الانفاق لاستخدامات الانترنت جراء البدل الجوهري في سلة السلع والخدمات التي يحتاجها المواطن.

صحيح ان اسعار اجهزة الكمبيوتر وبرامج التشغيل، بخاصة بعد التـزام الاردن بقـوانين حماية الملكية الفكرية التي رفعت اسعار البرامج التشغيلية وغيرالتشغيلية الـى مـستويات عالية جدا هي الاخرى تشكل عائقا امام التوسع في نشر تقنية العصر التي باتت ضرورية في مختلف نواحي الحياة بدءا من التعليم والابحاث، وانتهاء بالعلوم والتكنولوجيا والتجارة من اوسع ابوابها، الا انه اي مراقب محايد لا يستطيع الا ان يقـر بـأن ارتفـاع أثمـان المكالمات المحلية يشكل عائقا حقيقيا رئيسيا.

بالاضافة الى ذلك، تظهر بين الحين والاخر تعليمات وشروط تحد من سهولة الوصول الى الانترنت. في العام 2001، وبعد نمو ظاهرة مقاهي الانترنت، ارتأت الحكومـة "ضـبط" مرتادي المقاهي فأصدرت تعليمات تحدد اوقات الدوام وأعمار المرتادين وعدد آخر مـن الشروط.

واحتج اصحاب مراكز الانترنت على تعليمات وزارة الداخلية بخصوص ساعات عمل تلك المراكز والتي قضت بالزامها بالاغلاق خلال الفترة من الثانية عشرة ليلا وحتى العاشـرة صباحا، واعتبروا ذلك الاجراء تهديدا مباشرا لاستثماراتهم في هذا المجال لعدم مراعاة ما يتعرضون له من خسائر ناجمة عن توقف العمل عشر ساعات يوميا. [56] ووصـفوا تلـك التعليمات بغير المنصفة وغير المدروسة بعد ان تراجع مستوى الاقبال على المراكز التي اضطر اصحابها الى مضاعفة اسعار الساعات فيها لسد الكلفـة التـشغيلية الماليـة لهـا، مشيرين ايضا الى تسببها بفصل ما يزيد على (500) موظف في مراكز للانترنت فـي اربد يعملون خلال تلك الفترة– مع العلم ان محافظة اربد تحتـل المرتبـة الاولـى بـين محافظات المملكة في عدد مراكزالانترنت حيث وصل عددها في مدينة اربد الى (106) مراكزبحجم استثمار يصل الى حوالي (2) مليون دينار للعام 2001 وتضاعف عـددها في الاعوام القليلة الماضية.

وهنا أيضا اتخذت الحكومة موقفا ايجابيا الى حد ما فقامت بتعديل تعليمات الانترنت فـي أواخر العام 2001، واقرت تعليمات جديدة لتنظيم عمل مراكز ومقاهي الانترنت واسـس ترخيصها لاغية بذلك التعليمات السابقة التي تعرضت للكثير من الانتقـادات. واحتـوت التعليمات الجديدة على شروط تشجيعية للاستثمار في هذا الحقل التقني، وسمحت المادة "7" منها لمن تجاوز سن الثالثة عشرة من عمره دخول مقاهي الانترنت دون مرافقة ذويهـم، فيما كانت التعليمات السابقة تمنع دخول من تقل اعمارهم عن 16 عاما لهذه المقـاهي. [57] كما خفضت التعليمات الشروط الواجب توفرها في موقع المركز وخفضت مساحة الموقع الى 50م3 بدلا من 80م3 بما في ذلك مرافق الخدمات المختلفة، وسمحت بتوفير 4 اجهزة

حاسوب مع مستلزماتها بدلا من 8 اجهزة في التعليمات السابقة. وألغت التعليمات الجديدة ساعات العمل المحددة لهذه المراكز وأبقت قرار منح التراخيص لوزير الداخلية بناء على تقرير من الحاكم الاداري واللجنة الفنية.

وشجعت هذه الخطوة اقبالا اكثر وارتيادا هذه المراكز خاصة فئة الطلاب، اضافة الى توسيع حجم الاستثمارات وفرص العمل التي يمكن تحقيقها في هذا المجال، ومشاركة القطاع الخاص المحلي في الاستثمار في القطاع التكنولوجي والبرمجيات والتقنيات الحديثة.

في استبيان أجرته وكالة الانباء الاردنية على شبكة الانترنت بالتعاون مع موقع "مكتوب دوت كوم" صاحب أكبر مجتمع عربي على شبكة المعلومات الدولية، احتلت الاردن الترتيب الثالث من بين اثنتي عشرة دولة عربية في نسبة استخدام الاناث لشبكة الانترنت في حين احتلت الامارات العربية المتحدة ولبنان المركزين الاول والثاني.[58] والاستبيان الذي شارك فيه نحو 25 الف شخص من زوار موقع مكتوب دوت كوم للبريد الالكتروني الذي يستأثر بثلث مستخدمي شبكة الانترنت من العرب "حوالي المليون وربع المليون مستخدم" في حين تجاوز عدد الفتيات اللواتي شاركن في الاستبيان سبعة الاف فتاة شكلن ما نسبته 28 بالمائة من مجموع المشاركين.

وكان هدف الاستبيان الذي يعد الاول من نوعه على مستوى المنطقة العربية الى التعرف على النمط السلوكي لاستخدام الانترنت في المنطقة والفتيات العربيات على وجه الخصوص حيث لا توجد لغاية الان أي مسوحات أو دراسات دقيقة تبين أعداد مستخدمي الانترنت من العرب.

وكان ملفتا للنظر أن المملكة العربية السعودية حلت في الترتيب الاول في اعداد المشاركين في الاستبيان وبلغ عددهم 3818 شخصا شكلوا نسبة 15 بالمائة من المجموع الكلي وحلت مصر في الترتيب الثاني بمشاركة 2196 شخصا بنسبة 8 بالمائة في حين حل الاردن في الترتيب الثالث بمشاركة 1496 شخصا وبنسبة 6 بالمائة.

يبقى في النهاية ان التغيير حاصل، وأن صده بدعوى انه آت من الخارج او من الداخل او اي سبب آخر لن يؤثر. تتبع الاردن خطوات جدية وصحيحة في مجال الحكومة الالكترونية كما بين هذا البحث الاولي لكن يجب ان لا ننسى التجارب الماضية في المملكة وخاصة تلك المتعلقة بالحريات العامة والصحفية وحق الوصول للمعلومات. بعد قانون المطبوعات والنشر لعام 1993 المتطور نسبيا والذي ساهم في ازدهار الصحافة وتطورها الى حد كبير، وبعد استثمار رؤوس اموال كبيرة في مجال الاعلام، قامت الحكومة بسن

قوانين للمطبوعات منذ العام 1997 وحتى الآن تفرض سيطرة كبيرة علـــى المطبوعـــات وتشدد القيود على حرية التعبير. قد يكون الامر مختلف عندما يتعلق الامـــر بالانترنـــت والحكومة الالكترونية– وهذا على الاقل ما يتمناه الاردنيون للاردن.

هوامش

[1] لبنى عبد الحق، العرب اليوم، 4 اكتوبر/ تشرين الأول، 2001 – ادراج مشاريعها ضمن برامج المنح في " التخطيط"، مجلس الوزراء " يضيف" الحكومة الالكترونية " إلى مسؤوليات الامناء العامين.

[2] .المصدر السابق.

[3] الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، www.hrinfo.net، www.hrinfo.org، الإنترنت في العالم العربي : مساحة جديدة من القمع ؟

[4] المصدر السابق.

[5] جلالته يترأس اجتماعا بوزارة البريد والاتصالات– االملك: " الحكومة الالكترونية " مشروع وطني لا بد من تعاون الجميع لانجازه، الرأي، 8 يونيو/ حزيران، 2001.

[6] تصريح لمدير وحدة المعلومات ومسؤول تنسيق برنامج الحكومة الالكترونية في وزارة البريد والاتصالات محمود خصاونة قال لـــ (العرب اليوم)، انشاء سلطة لاصدار هوية تستقبل الخدمات الالكترونية، الانتهاء من المرحلة الاولى للحكومة الالكترونية نهاية العام المقبل، العرب اليوم، 17 يونيو/ حزيران، 2001.

[7] اهتمام جلالة الملك في انشاء الحكومة الالكترونية، فايز اللوزي، الدستور، 9 يونيو/ حزيران، 2002.

[8] www.arablaw.org

[9] المصدر السابق.

[10] http://www.moict.gov.jo/MoICT/AR_MoICT_program_overview.aspx

[11] المباشرة بتنفيذ ثمانية مشاريع في اطارها– الحكومة الالكترونية تهدف الى زيادة الانتاجية ومكافحة الفساد وتطوير الاداء الحكومي وزيادة كفاءة الموارد البشرية، خلود الخطاطبة، الدستور، 30 مارس/ آذار، 2002.

[12] الحكومة الإلكترونيـــــة دراسة أعدها سامي عطا لله لصالح وحدة معلومات التنمية للدول العربية، برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP، أبريل 2001، قامت بالترجمة السيدة هدى يعقوب من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت.

[13] المصدر السابق.

[14] http://www.arablaw.org/Download/E-goverment_General.doc

[15] 3 مليون دينار الانفاق الرأسمالي لبرنامج الحكومة الالكترونية، العرب اليوم، 20 يناير/ كانون الثاني، 2002.

[16] اتفاقية تعاون بين الاردن والمانيا لدعم برنامج الحكومة الالكترونية، لما العبسة، الدستور، 5 اغسطس/ آب، 2002.

[17] شركات المعلوماتية تحتج على احالة عطاء المرحلة الاولى من الحكومة الالكترونية، العرب اليوم، 12 أغسطس/ آب، 2001.

[18] خلال لقائه مع الصحفيين، لزعبي: الحكومة الالكترونية برنامج وطني استراتيجي نسعى لتحقيقه، الدستور، 26 اغسطس/ آب، 2002.

[19] الزعبي: علاقة الشراكة بين القطاعين العام والخاص مهمة وبحاجة الى تعزيز، فايز اللوزي، الدستور، 27 نيسان/ إبريل، 2002.

[20] شركات المعلوماتية تحتج على احالة عطاء المرحلة الاولى من الحكومة الالكترونية، العرب اليوم، 12 أغسطس/ آب، 2001.

[21] 13 اغسطس/ آب، 2004، الأردن تدرب 4900 موظف على الحاسوب.

[22] الذنيبات كشف عنها.. وامين عام وزارة البريد " القضاة " يشرح آلياتها، حكومة بريدية " بموازاة " الحكومة الالكترونية "، ايمان ابو قاعود، الحدث، 10سبتمبر/ أيلول، 2001.

[23] وكالة الانباء الاردنية بترا، 26 سبتمبر/ أيلول، 2004.

[24] المصدر السابق.

[25] موقع ايلاف، 13 يوليو/ تموز، 2004.

[26] الأردن يشن حملة لمصادرة كتب ممنوعة .. والقراء يبحثون عن شيفرة دافنشي وأشعار مظفر النواب، القدس العربي، بسام البدارين، القدس العربي، 11 ايار/ مايو، 2005.

[27] إي دايمنشن تنشر نتائج الدراسة الثانوية العامة الأردنية على الانترنت مجانا، 13 تموز/ يوليو، 2004، ايلاف.

[28] بكلفة 500 مليون دولار لتطوير 100 مدرسة مبادرة أردنية طموحة لسد الفجوة الرقمية مع العالم، عصام محمود المجالي، ايلاف، 2 شباط/ فبراير، 2004.

[29] عصام المجالي، ايلاف، الأردن يطلق حملة لتحويل التعليم للاقتصاد المعرفي

[30] المدارس الخاصة تواجه معضلة الربط على الشبكة الحاسوبية مع «التربية خالد الخواجا، الرأي 20 فبراير/ شباط 2005.

[31] الضغط الشديد على الموقع الالكتروني لـــ «التربية» حال دون تمكن المعلمين والمعلمات معرفة تنقلاتهم، خالد الخواجا، الرأي، 28 نيسان/ إبريل، 2005.

[32] تطبيق مشروع الشراء الإلكتروني بالأردن، وكالة الانباء الاردنية بترا، 13 حزيران/ يونيو، 2003.

[33] وكالة الانباء الاردنية بترا، 26 اكتوبر/ تشرين الاول، 2002

[34] خلف الطاهات، البشير يفتتح أول موقع الكتروني لقوانين الأعمال بالانجليزية.

[35] ثمرة لتعاون اردني فرنسي مشترك، الملكة رانيا تفتتح اول مكتبة الكترونية ومختبر حاسوب في احدى مدارس عمان الاولى، عايدة الطويل، الدستور، 9 اكتوبر/ تشرين الأول، 2001.

[36] اطلاق الموقع الالكتروني الرسمي الخاص بجلالة الملكة رانيا، العرب اليوم، 10 أكتوبر/ تشرين الأول، 2001.

[37] تقديم طلبات التوظيف الكترونيا الى ديوان الخدمة المدنية خلال الربع الاول من العام القادم، ميساء معلا، الدستور، 13 أكتوبر/ تشرين الأول، 2001.

[38] انشاء شبكة الكترونية لمعلومات المجتمع والظروف الاجتماعية، الدستور 13 فبراير/ شباط 2005.

[39] تضم مجموعة «الاتصالات الأردنية» أربع شركات هي شركة الاتصالات الأردنية (وتقدم خدمة الاتصالات الثابتة) وشركة موبايلكم (وتقدم خدمة الاتصالات الخلوية) وشركة وانادوو (وتقدم خدمة تزويد الانترنت) وشركة إي دايمنشن (وتقدم خدمة محتوى الانترنت.

[40] توقيع اتفاقية بين الداخلية والاتصالات الاردنية تتضمن ربط 14 مركزاً حكومياً مع الوزارة، محمد حوامدة، الرأي، 19 تموز/ يوليو، 2004.

[41] الرأي، 24 فبراير/ شباط، 2005.

[42] تضم 1000 شركة حاليا ، منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة تطبق أول برنامج حكومة الكترونية بالأردن، الرأي، 2005.

[43] تجربة أمانة عمان الكبرى: http://www.araburban.org/AUDI/Arabic/Articles/Article7.htm

[44] امانة عمان تنشر تفاصيل نفقاتها المالية على الانترنت، الرأي، 16 فبراير/ شباط 2005.

[45] فضائية العربية، برنامج بالعربي– جيزال خوري، 30 ايار/ مايو، 2005.

[46] الرأي، 4 آب/ اغسطس، 2004.

[47] ارتفاع عدد مستخدمي الانترنت الى 1.16 مليون مستخدم عام 2004، العرب اليوم، 18 ايار/ مايو، 2005.

[48] استخدام الانترنت في الأردن يتضاعف أربع مرات، ميساء زريقات، الغد، 21 ايار/ مايو، 2005.

[49] http://www.araburban.org/AUDI/Arabic/Articles/Article7.htm

[50] المصدر السابق.

[51] نائب رئيس فريق الأمم المتحدة التقني لـــ " إيلاف ": عدم اعتماد لغتنا العربية كلغة انترنت وراء تراجع أرقام المستخدمين للشبكة، "إيلاف" من القاهرة، 10 يوليو/ تموز، 2004.

[52] 14 مليون زائر في يوم واحد على الموقع الاخباري "الجزيرة نت"، الرأي، 7 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2001.

[53] التجارة الالكترونية: الحاضر الغائب في العالم العربي، الدستور، 15 نيسان/ ابريل، 2001.

[54] المصدر السابق.

[55] اعلان: توضيح من شركات الانترنت، العرب اليوم، 15 مارس/ اذار، 1999.

[56] أصحاب محلات الانترنت يحتجون على تعليمات الداخلية الاخيرة، فؤاد صياحين، الرأي، 7 كانون الثاني/ يناير، 2001.

[57] تسهيل شروط الاستثمار والسماح لشرائح اوسع من الطلاب بدخولها دون موافقة ذويهم، عماد عبد الرحمن، الرأي، 23 كانون اول/ ديسمبر، 2001.

[58] وائل كناكري، الرأي، 10 تموز/ يوليو.

مؤسسة الارشيف العربي
Arab Archives Institute
aainstitute@gmail.com